

أوقاف

الهيئة العامة للأوقاف
GENERAL AUTHORITY FOR AWQAF



التقرير السنوي

1442 - 1441

2020

www.awqaf.gov.sa





صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
حفظه الله



خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

”سنعمل على تدريب العاملين في القطاع غير الربحي، وتشجيع المتطوعين فيه، وسنواصل تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مُستدامة، ونُراجع الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك..”

رؤية المملكة 2030

- تُؤدّي الأوقاف دوراً في تحقيق التنمية المستدامة ضمن استراتيجية التنمية الاجتماعية.
- تُعدّ الهيئة العامة للأوقاف إحدى الجهات الرئيسة المُسهمة في تحقيق هذه التوجّهات.

استراتيجية التنمية الاجتماعية



فهرس المحتويات

القسم التمهيدي

10	رؤيتنا ورسالتنا وأهدافنا
13	شكر وعرفان
14	مقدمة
16	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
18	كلمة محافظ الهيئة
20	مجلس الإدارة
24	التعريفات

الباب الأول:

الوضع الراهن لكل من التنظيم الإداري والقوى العاملة

28	أولاً- نبذة عن الهيئة
30	ثانياً- الهيكل التنظيمي
32	ثالثاً- منظومة التزامات الهيئة ببرامج رؤية المملكة 2030
42	رابعاً- الموارد البشرية

الباب الثاني: الجهود والإنجازات

46	أولاً: المصارف وخدمات الأوقاف
48	ثانياً: الخدمات المساندة والتحول الرقمي
54	ثالثاً: التنظيم والرقابة
62	رابعاً: الشؤون المالية
64	خامساً: التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي
66	سادساً: الاتصال المؤسسي
72	سابعاً: شركة أوقاف للاستثمار
74	ثامناً: مركز الريادة الوقفي

الباب الثالث : التحديات والتطلّعات

78	أولاً- التحديات الاستراتيجية على مستوى القطاع الوقفي
79	ثانياً- التطلّعات والطموحات المستقبلية
81	خاتمة





رؤيتنا

أن تكون الهيئة الداعم الرئيس للنهوض بقطاع الأوقاف بالمملكة العربية السعودية.



رسالتنا

تنظيم الأوقاف وتطويرها والمحافظة عليها وتنميتها، بما يحقق شروط الواقفين، ويعزز من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة ورؤية المملكة 2030.



قيمتنا

المسؤولية التنموية:

ندرك أهمية دورنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحقيق مقاصد الشريعة:

سنحقق مقاصد الشريعة في القطاع الوقفي.

المسؤولية الاجتماعية:

نُساهم في بناء مجتمع يتحقق فيه التكافل الاجتماعي.

الصّدق والشفافية:

مبدؤنا الصّدق والشفافية والإخلاص.

تعظيم الأثر التنموي:

نحرص على أن تكون إنجازاتنا مقرونة بنتائج ذات أثر تنموي.

روح الفريق الواحد:

يجمعنا روح الفريق الواحد.

التعلّم والاحترافية:

سنجتهد في التعلّم واكتساب المعرفة لننهض بالعمل الوقفي.



شكر وعرفان

تتشرف الهيئة العامة للأوقاف بالتوجُّه بأسمى آيات الشكر والتقدير للقيادة الرشيدة، التي غُنيت بقطاع الأوقاف وحرصت على تنميته وتطويره، وقَدَّمت في سبيل ذلك كلَّ الدعم والرعاية، ومن خلال توجيهاتها يُواصل هذا القطاع مسيرة تطوُّره، وتتوالى إنجازاته وإسهاماته في تحقيق أهداف الوطن الكبرى المتمثلة في رؤية المملكة 2030م.

كما تتوجَّه الهيئة بجزيل الشكر لكلِّ مَنْ أسهم في تحقيق إنجازاتها خلال العام 2020م، سواءً من القطاعات الحكومية والأهلية وغير الربحية، أو من الأفراد الذين سمحوا للهيئة بمساعدتهم من أجل صناعة مجتمع أفضل، ونسأل الله تعالى أن يوفِّقنا وإياهم لمزيدٍ من العمل لِمَا فيه مزيدٌ من التقدُّم والرخاء لمملكتنا الحبيبة.

والشكر موصولٌ لجميع منسوبي الهيئة الذين أسهموا في إثراء محتوى التقرير السنوي للعام 2020م، والذين كانت لهم إسهامات كبيرة في إنجاح أعمال الهيئة، وبجهودهم تستمرُّ في مواصلة تقدُّمها وتميُّزها، وتزايد عطاءاتها ونجاحاتها في مسيرتها المستقبلية بحول الله تعالى وقوَّته.



مقدمة

يَعُدُّ قطاع الأوقاف من القطاعات المهمة التي أشارت لها رؤية المملكة 2030 أنه يُنَاط به دَوْر رئيس في تحقيق الاستدامة للقطاع غير الربحي. وصناعة الأوقاف من الصناعات الواعدة التي تُسهم في التنمية والنهضة الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

ويشكّل النموّ المطّرد في القطاع الوقفي في المملكة إحدى دعائم التنمية المستدامة، وازدهار الاقتصاد السعودي، ودُعْم الناتج المحلي، ويشهد هذا القطاع تطوُّراً متسارعاً باتّجاه تحقيق موقع ريادي وفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمّدة.

وقد كان العام 2020م عاماً استثنائياً بكلّ المقاييس، ولكنّ بتوفيق الله تعالى، ثم بتوجيهات القيادة الرشيدة، وجهود جميع المخلصين من العاملين في الهيئة بمختلف إدارتهم وأعمالهم، تواصلت الإنجازات النوعية وعمليات التطوير في مختلف ميادين القطاع الوقفي.

ويسرُّنا أن نضغ بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف الذي يلخّص الإنجازات والأعمال خلال العام 2020م (1441-1442هـ)، والتي انطلقت من رسالة الهيئة في تنمية الأوقاف وتطويرها والمحافظة عليها وتنميتها، بما يحقّق شروط الواقفين، ويعزّز من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة ورؤية المملكة 2030.

والله الموفّق لصالح العمل.



كلمة رئيس مجلس الإدارة



الإنجازات المتحققة في
2020م تعبر عن أهمية دور
الهيئة العامة للأوقاف في
دعم مسيرة التنمية في
المملكة بمختلف المجالات.

عهد الأمين سيدي صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، فباسمي
ونابة عن مجلس إدارة ومنسوبي الهيئة والقطاعين
الوقفي وغير الربحي كافة، يشرفني أن أرفع
لمقامهما وافر الشكر والتقدير لجهودهما المتواصلة
في دفع مسيرة هذا القطاع الحيوي، من خلال الدعم
السخي والتوجيه السديد والتمكين المتصاعد.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل المتفانين في
عملهم من منسوبي الهيئة في مختلف مواقع
عملهم، على سعيهم الحثيث لتحقيق استراتيجية
الهيئة وأهدافها المباركة.

وإننا إذ يملؤنا الفخر والاعتزاز بالإنجازات المتحققة،
ليملؤنا في الوقت نفسه الحماس والإصرار على
بذل مزيد من الجهد للمحافظة على الإنجاز وتحقيق
التقدم المطرد، وصولاً إلى تحقيق مستهدفات رؤية
السعودية 2030م.

ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد في القول
والعمل.

م. أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف

بتوفيق من الله تعالى وفضل منه، تواصل الهيئة
العامة للأوقاف مسيرة نجاحها وتميزها، المستندة
إلى إدراك عميق لأهمية كونها الداعم الرئيس
للنهوض بقطاع الأوقاف في المملكة؛ بما لهذا
القطاع من دور اقتصادي واجتماعي وتنموي.

وتأتي الإنجازات المتحققة في العام 2020م لتكون
حلقة في سلسلة إصرار الهيئة على النهوض بالقطاع
الوقفي، وتطويره، وحوكمته، وتعظيم مخزجاته، وقد
تزايدت وتيرة السعي الجاد والحثيث نحو تحقيق نقلة
ملحوظة فيه، وحرصت الهيئة على الارتقاء بخدماتها
وتوسيع نطاقها، وتيسير سبل تقديمها للمستفيدين،
بما في ذلك الاهتمام بتوسيع نطاق التحول الرقمي
وأتمتة الخدمات بمختلف أنواعها.

لقد تواصلت في هذا العام الإنجازات النوعية
وعمليات التطوير في قطاع الأوقاف، والتي تهدف
إلى زيادة فاعليته، وتعزيز مكانة الأوقاف في
المجتمع، ودورها في رفد إجمالي الناتج المحلي،
والإسهام في تحقيق الاستدامة المالية للقطاع غير
الربحي، وفق استراتيجية التنمية الاجتماعية، وأهداف
رؤية السعودية 2030م ورعايتها.

ويمثل هذا التقرير رصداً للإنجازات التي حققتها
الهيئة في عام 2020م، وهي إنجازات تعبر عن أهمية
دورها في دعم مسيرة التنمية في المملكة بمختلف
المجالات.

ولم تكن تلك الإنجازات لتتحقق لولا توفيق الله
-عز وجل- وتيسيره، ثم الدعم غير المحدود من قائد
مسيرة التنمية سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك
سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، ورعاية ودعم ولي



كلمة محافظ الهيئة العامة للأوقاف



لقد كان العام 2020م حافلاً بالعمل والإنجاز، على الرغم مما اكتنفه من تحديات، وقد حققت الهيئة فيه عدداً من الإنجازات النوعية.

الاقتصادي في المملكة، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، ويتواءم مع رؤية المملكة 2030 ويسهم في تحقيق أهدافها الطموحة.

ولقد تحققت تلك المنجزات بفضل وتوفيق من المولى عز وجل، ثم بالعطاءات الكبيرة والتوجيهات السديدة من قائد التنمية في مملكتنا الحبيبة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، وبالرؤية الثاقبة والمتابعة الدائمة من قائد التغيير سيدي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وفقه الله، فيشرّفني أن أتوجه لمقامهما الكريم بأخلص آيات الشكر والعرفان.

ولا يفوتني أن أتوجه بعميق الشكر لجهود كل من أسهم في هذه المسيرة المباركة، ولا سيما زملائي منسوبي الهيئة، الذين لم يتوانوا في أداء مهامهم وتسطير مزيد من الإنجازات بسعيهم الدؤوب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة. كما أشكر جميع العاملين في القطاع الوقفي وغير الربحي، وفي مختلف القطاعات ذات العلاقة؛ وأيدكم بألا يتوقف طموحنا عند حدّ، وأن نبذل أقصى الجهود لتحقيق مزيد من الإنجازات وتنفيذ المشروعات الرائدة وإطلاق المبادرات الجديدة؛ لتمكين هذا القطاع وتعزيز قدراته، وزيادة إسهامه في مسيرة التطوير والبناء، نحو تحقيق أهداف وركائز رؤية المملكة 2030.

والله نسأل أن يزيدنا توفيقاً في طريق التطوير والتمكين.

عماد بن صالح الخراشي

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف
محافظ الهيئة

يمرّ العام تلو العام والهيئة العامة للأوقاف تحقق الإنجاز تلو الإنجاز نحو مزيد من التقدّم والتطور للقطاع الوقفي، وإنجاز المهام والمسؤوليات المناطة بها، للمحافظة على استمرار نمو القطاع ومؤسساته، وتفعيل دوره التنموي اقتصادياً واجتماعياً.

وقد كان العام 2020م حافلاً بالعمل والإنجاز على الرغم مما اكتنفه من تحديات ناجمة من تداعيات جائحة كورونا، التي شكّلت تحدياً كبيراً في جميع مستويات العمل؛ مما تطلّب اتخاذ العديد من الإجراءات والجهود للتغلب عليها، وأسهمت الهيئة في هذه الجهود بفاعلية، ومن ذلك تدشين الصندوق المجتمعي للتخفيف من آثار كورونا برأس مال قدره 500 مليون ريال؛ لتفعيل إسهام الأوقاف والقطاع غير الربحي في التخفيف من آثار الجائحة، وذلك بمبادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للأوقاف، وبمشاركة عدد من الجهات الأخرى. كما أسهمت الهيئة في دعم الحملة الوطنية للتوعية عن وباء كورونا.

كما حققت الهيئة عدداً من الإنجازات النوعية، ومنها إصدار 898 شهادة تسجيل وقف (بنسبة زيادة قدرها 123% مقارنةً بالعام 2019م)، وتأسيس مركز الريادة الوقفي، وطرّح أكثر من 200 فرصة استثمارية بقطاع الأوقاف، بالإضافة إلى الإنجازات الأخرى في مجالات المصارف وخدمات الأوقاف، والتحول الرقمي.. وغيرها.

وهذا التقرير يسلّط الضوء على أبرز الإنجازات التي تحققت في العام 2020م، والتي جاءت انطلاقاً من إيمان الهيئة بدورها الأساسي في تطوير الأوقاف وتنميتها، وتحقيق أهدافها، ونشر ثقافتها في المجتمع، وتعزيز إسهامها في دعم النشاط

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو السلطة العليا في الهيئة، والمشرف على إدارة شؤونها وتصريف أمورها، ووُضِع الاستراتيجية والسياسة العامة لها، ومتابعة أداء إدارتها التنفيذية.

ويتكوّن المجلس من الرئيس و15 عضواً وفقاً لنظام الهيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 1437/2/26هـ، ويُعقد اجتماعاته كل شهرين على الأقل، ويُصدر قراراته في الموضوعات المتعلقة بالأنظمة والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة

بقطاع الأوقاف في المملكة، وبالشؤون العامة للهيئة.

وتتولى الأمانة العامة لمجلس الإدارة الترتيب واجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه، وتوثيقها وإعداد قضايرها، والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة لأعمال المجلس واللجان، ومتابعة إنفاذ قرارات المجلس، وذلك بما يعزّز من كفاءة العمل، ويرفع مستوى الأداء.

ويتكوّن المجلس من أصحاب المعالي والسعادة:

معالي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي

وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، رئيس مجلس الإدارة.

أ. عماد بن صالح الخراشي

محافظ الهيئة العامة للأوقاف، نائب رئيس مجلس الإدارة.

الشيخ سليمان بن فهد الخميس

عضو المجلس، ممثل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

الشيخ سلمان بن فوزان الفوزان

عضو المجلس، ممثل وزارة العدل.

د. سعد بن محمد المحميد

عضو المجلس، ممثل الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

أ. طارق بن عبدالله الشهيب

عضو المجلس، ممثل وزارة المالية.

أ. أحمد بن صالح بن ماجد

عضو المجلس، ممثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

د. عبدالرحمن بن عمر البراك

عضو المجلس، ممثل وزارة التعليم.

د. جاسر بن سليمان الحريش

عضو المجلس، ممثل وزارة السياحة.

أ. محمد بن عبدالله العقلا

عضو المجلس، ممثل الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

م. فيصل بن سيف الدين السمنودي

عضو المجلس، ممثل الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

أ. ناصر بن محمد السبيعي

عضو المجلس، أحد رجال الأعمال الذين لهم أوقاف.

أ. عبدالرحمن بن مولاي البزيوي

عضو المجلس، متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار.

أ. أديب بن عبدالله الزامل

عضو المجلس، متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار.

د. عبدالله بن محمد المنصور

عضو المجلس، متخصص شرعي في المعاملات المالية والاقتصادية.

د. يحيى بن محمد زمزمي

عضو المجلس، ممثل عن المؤسسات الوقفية الخاصة.

اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية:

تمّ تشكيل اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية بتاريخ 1442/3/22 هـ كأحد الأذرع الداعمة لمجلس الإدارة في اتخاذ القرار، وذلك من خلال دراسة الموضوعات المناطة بها أو التي تُحال إليها من المجلس.

وتتكوّن اللجنة من أصحاب السعادة:

الأستاذ ناصر بن محمّد السبيعي

رئيساً

الدكتور عبدالله بن محمّد المنصور

عضواً

الأستاذ أديب بن عبدالله الزامل

عضواً

الأستاذ عماد بن صالح الخراشي

عضواً

الأستاذ عبدالرحمن بن مولاي البزيوي

عضواً

لجنة الرّقابة والمراجعة الداخلية:

تمّ تشكيل لجنة الرّقابة والمراجعة الداخلية في دورتها الثانية بتاريخ 1442/3/19 هـ وفقاً للمادة الثانية عشرة من نظام الهيئة العامة للأوقاف، وتهدف اللجنة إلى حماية أموال الهيئة وممتلكاتها، وضمان سلامة أنظمة الرّقابة الداخلية وفعاليتها، وضمان فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفائتها؛ بما يحقّق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والتحقّق من التقيد بالأنظمة، واللوائح، والتعليمات، والسياسات، والخطط المقرّرة.

وتتكوّن اللجنة من أصحاب السعادة:

الأستاذ جهاد بن محمّد العمري

رئيساً

الأستاذ مساعد بن عبدالله الجميح

عضواً

الأستاذ سلطان بن عبدالمحسن الخميس

عضواً

المهندس عدنان بن عبدالرحمن المنصور

نائباً للرئيس

الأستاذ إبراهيم بن صالح العجاني

عضواً

الدكتور عماد بن عبدالله الجريفاني

عضواً

اللجنة الاستشارية:

تمّ تشكيل اللجنة الاستشارية في دورتها الثانية بتاريخ 1442/4/25 هـ وفقاً للمادة الحادية عشرة من نظام الهيئة العامة للأوقاف، وتهدف اللجنة إلى تقديم الاستشارات الشرعية، والنظامية، والمالية، والاقتصادية، والاستثمارية، والاجتماعية.

وتتكوّن اللجنة من أصحاب السعادة:

الدكتور عدنان بن عبدالفتاح صوفي

رئيساً

الأستاذ ساير بن محمّد الشمري

عضواً

الدكتور تركي بن محمّد اليحيى

عضواً

الدكتور سليمان بن تركي التركي

نائباً للرئيس

الأستاذ أحمد بن عبدالله الكبير

عضواً

الدكتور يزيد بن عبدالرحمن العيسى

عضواً

الأستاذ عثمان بن طارق القصبي

عضواً



التعريفات

نظام الهيئة العامة للأوقاف
المعتمد بالمرسوم الملكي رقم
م/11 وتاريخ 1437/2/26هـ.

هي اللجان المشكّلة عبر مجلس
الإدارة والمرتبطة به، وتشمل:
اللجنة الاستشارية، ولجنة الرقابة
والمراجعة الداخلية، واللجنة
التنفيذية.

هو دليل ينظّم ويحدّد إجراءات
وصلاحيات صرّف وتنفيذ شُرط
الواقف وذور الجهات ذات العلاقة.

هو دليل ينظّم صلاحيات
المستويات الإدارية المختلفة في
الهيئة وفق الهيكل التنظيمي
المعتمد.

هي خدمة إرسال الإهداءات
الوقفية عبر منصة "وقفني".

النظام

لجان المجلس

دليل الإجراءات

دليل الصلاحيات

الإهداءات

هي صناديق غير محدّدة المدّة،
جميع وحداتها موقوفة وغير
متداولة وغير متاحة لعموم الناس،
ويعود ريعها للجهات المستفيدة
من الصندوق، وتستفيد منها
الكيانات غير الربحية والمؤهلة
وفق الشروط والضوابط التي
تضعها الهيئة العامة للأوقاف.

هي صناديق وقفية مخصّصة
لمجالات تنمية محدّدة تُتيح
لعموم الناس المساهمة فيها،
ويُصرّف ريعها على المجالات
التنموية وفق شُرط الواقف من
خلال الكيانات غير الربحية.

هي مراكز متخصصة في خدمة
عملاء الهيئة لتقديم الخدمات
والاستشارات وتسهيل الإجراءات،
ويتمّ تأسيسها في مختلف
مناطق المملكة.

الصناديق الوقفية الاستثمارية

الصناديق الوقفية التنموية

مراكز الخدمات

هو المستفيد/ المستفيدون من
الوقف وفق شُرط الواقف.

هو الجهة التي تُصرّف لها غلّة
الوقف، وتكون حسب شرط
الواقف.

التصرّفات التي تحقّق مصلحة
عين الوقف وإيراده، من المحافظة
عليه، وتأجير، وتنميته، وإصلاحه،
والمخاضمة فيه، وصرّف غلّته،
وذلك وفقاً لشُرط الواقف.

هو مَنْ يتولى نظارة الوقف،
سواءً كان شخصاً طبيعياً أو
اعتبارياً.

هي الأوقاف التي يُستفاد منها
مع بقائها بعينها.

هي الجهات التي تقدّم خدمات
أو منتجات، ولا تهدف إلى الربح.

الموقوف عليه

مُصرّف الوقف

النظارة

الناظر

أعيان الأوقاف

الكيانات غير الربحية

هو حبس العين المملوكة
والتصدّق بمنفعتيها على جهة برّ
لا تنقطع.

هو الوقف المشروط على أوّجه
برّ عامة معيّنة بالذات أو بالوصف.

هو الوقف المشروط على معيّن
من ذرية أو أقارب، بالذات أو
الوصف.

هو الوقف الذي اشترك في
شُرطه أكثر من نوع من أنواع
الوقف.

هو منشئ الوقف.

ما يُثبت به الوقف من مستندات
أو وثائق معتبرة شرعاً ونظاماً.

هو الصيغة التي يحددها الواقف
بشأن الوقف أو إيراده أو مَصْرْفه
أو ناظره أو الموقوف عليه.

الوقف

الوقف العامة

الوقف الخاص (الأهلي)

الوقف المشترك

الواقف

وثيقة الوقف

شُرط الواقف



الباب الأول الوضع الراهن

للتنظيم الإداري والقوى العاملة

أولاً- نبذة عن الهيئة

ثانياً- التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي

ثالثاً- منظومة التزامات الهيئة ببرامج رؤية المملكة 2030

رابعاً- الموارد البشرية

أولاً نبذة عن الهيئة

1. القطاع الوُففي في المملكة:

جاءت الشريعة الإسلامية لتُساير حاجات المجتمع وتحقق أواصر التعاون والتكافل بين أفرادها. وقد اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق هذا المعنى الذي جاءت به الشريعة؛ فقد حرصت على تنظيم القطاع الوُففي والاهتمام به منذ الرُّبع الأخير من القرن الماضي، وتحديداً في العام 1381هـ عندما أنشئت وزارة الحج والأوقاف. ومنذ ذلك التاريخ؛ ما فتئت حكومة المملكة في تطوير هذا القطاع، ليشهد نمواً واتساعاً، حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من دَوْر حيوي وتعزيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. تأسيس الهيئة العامة للأوقاف:

تأسست الهيئة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الملكي رقم م/11 بتاريخ 1437/2/26هـ، وتُعدُّ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط -بشكل مباشر- برئيس مجلس الوزراء.

3. الأدوار:

حدّد المرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 1437/2/26هـ أدوار الهيئة العامة للأوقاف ومسؤولياتها في:

الدور التنظيمي:

صياغة الأنظمة وتحفيز القطاع.

الدور التطويري:

تمكين القطاع وتنمية القدرات فيه.

الدور التشغيلي:

إدارة الأوقاف العامّة وتنميتها.

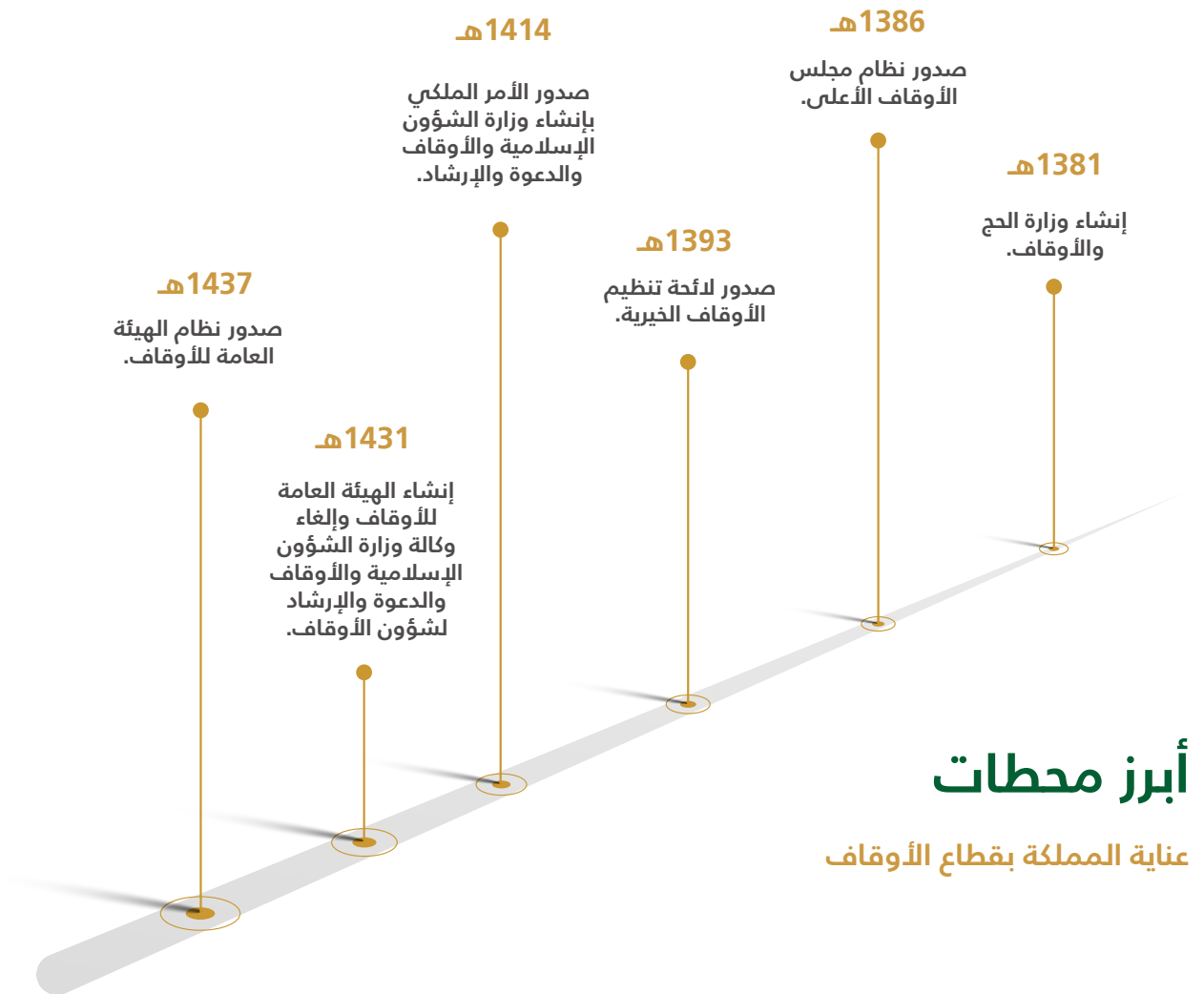
4. الأهداف:

تهدف إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتنميتها؛ بما يحقق شروط واقفيها، ويعزّز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة.

5. المهام:

تتلخّص مهام الهيئة فيما يلي:

1. تسجيل جميع الأوقاف في المملكة بعد توثيقها.
2. حصر جميع الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها.
3. النّظارة على الأوقاف العامة والخاصة (الأهلية) والمشاركة، إلّا إذا اشترط الواقف أن يتولى النّظارة شخص أو جهة غير الهيئة.
4. إدارة الأوقاف التي يكون لها ناظر غير الهيئة، وذلك بناءً على طلب الناظر أو الواقف.
5. الإشراف الرقابي على أعمال النّظارة واتخاذ الإجراءات النظامية لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النّظارة.
6. الموافقة على طلبات إنشاء الأوقاف العامة والمشاركة التي تُموّل عن طريق جَمْع التبرّعات، أو الهبات، أو المساهمات، وإصدار الأذونات اللازمة لذلك.
7. تحميل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرةً عليها أو مديرةً لها.
8. صرف غلال الأوقاف على الأغراض الموقوفة من أجلها.
9. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير العمل الوُففي.
10. نشر الوعي في المجتمع بأهمية الأوقاف ودورها الاجتماعي والاقتصادي، وإجراء الدراسات والبحوث في مجال الأوقاف.



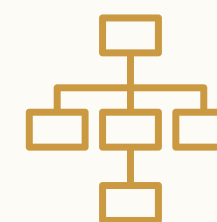
أبرز محطات

عناية المملكة بقطاع الأوقاف

ثانياً

أعدت الهيئة هيكلتها التنظيمية بعد دراسة وإطلاع على أفضل الممارسات المعمول بها لدى الهيئات والمؤسسات المماثلة محلياً ودولياً؛ ممّا جعله ممكناً للوصول إلى الأهداف، ومرتباً للعلاقات بين القطاعات التنفيذية داخل الهيئة، ومنطقاً لتحديد الاحتياج من الكوادر البشرية حسب اختصاصاتها ومهامها.

ويتشكّل الهيكل التنظيمي
للهيئة وفق الشكل الآتي:



ثالثاً منظومة التزامات الهيئة ببرامج رؤية المملكة 2030

1. برامج تحقيق الرؤية التي تُساهم الهيئة فيها:

- برنامج التحول الوطني 2.0.
- برنامج خدمة ضيوف الرحمن.

2. المبادرات التي تم إطلاقها:

تم إطلاق ثلاث مبادرات هي:

أ- تعزيز الدور التنموي للقطاع غير الربحي من خلال الأوقاف - برنامج التحول الوطني 2.0.

ب- إنشاء صندوق لتمويل مشاريع خدمة ضيوف الرحمن من خلال تفعيل الأوقاف والاستفادة من التمويل الجماعي - برنامج خدمة ضيوف الرحمن.

ج- شبكة المؤسسات المانحة لخدمة ضيوف الرحمن - برنامج خدمة ضيوف الرحمن.

3. أهداف رؤية المملكة 2030 ذات الارتباط بأدوار الهيئة وأهدافها الاستراتيجية:

أهداف المستوى الأول (1)	أهداف المستوى الثاني (2)	أهداف المستوى الثالث (3)
1 تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية.	2-1 خدمة المزيد من ضيوف الرحمن على أكمل وجه.	2-2-1 تقديم خدمات ذات جودة عالية للحجاج والمعتمرين.
2 تمكين حياة عامرة وصحية.	3-1 تعزيز الهوية الوطنية.	2-3-1 المحافظة على تراث المملكة والتعريف به.
	6-2 خلق بيئة ملائمة لتمكين السعوديين.	4-6-2 تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية.
		5-6-2 تحسين فعالية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية.
3 نسبة وتنوع الاقتصاد.	2-4 إتاحة فرص العمل للجميع.	3-2-4 تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل.
4 زيادة معدلات التوظيف.		
5 تعزيز فاعلية الحكومة.	1-5 تحقيق توازن الميزانية العامة.	1-1-5 تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي.
	2-5 تحسين أداء الجهاز الحكومي.	4-2-5 تطوير الحكومة الإلكترونية.
		5-2-5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
	3-5 تحسين أداء الجهاز الحكومي.	1-3-5 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية.
		2-3-5 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال.
		3-3-5 ضمان تحاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها.
6 تمكين المسؤولية الاجتماعية.	1-6 رفع مستوى تحمل المواطن للمسؤولية.	1-1-6 تشجيع العمل التطوعي.
	2-6 تمكين الشركات من المساهمة الاجتماعية.	1-2-6 تعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية.
	3-6 تمكين تحقيق أثر أكبر للقطاع غير الربحي.	1-3-6 دعم نمو القطاع غير الربحي.
		2-3-6 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق.

4. الركائز والأهداف الاستراتيجية:

أ - تطوير الأنظمة وحوكمة قطاع الأوقاف:



ب - تنمية قطاع الأوقاف:



ج- تطوير المصارف:

توجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر.

د - تعزيز التميز المؤسسي:

تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي.

بناء القدرات المؤسسية للهيئة.

هـ- تنويع مصادر الدخل:

تنويع مصادر الدخل للهيئة.

5. الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الأساسية:

أ- تطوير الأنظمة وحوكمة قطاع الأوقاف:

(1) تحديث الأنظمة لتكون أكثر مرونة وملاءمة للاحتياجات الراهنة والمستقبلية:

تطوير الأنظمة واللوائح الحالية، واقتراح أنظمة ولوائح وسياسات جديدة تهدف إلى تمكين القطاع الوقفي للقيام بأدواره الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- عدد الممكّنات النظامية والمحفّزات الموجهة لتحسين مستوى الإقبال على المنتجات الوقفية.
- عدد الوثائق التنظيمية الخاصة بالأدوار الرئيسة للهيئة.

(2) رفع مستوى الحوكمة وتطوير متطلبات الإفصاح:

رفع مستوى الإفصاح وتسهيل تدفق المعلومات المهمة لجميع أصحاب المصلحة بالوقف، وتحسين حوكمة كيانات القطاع الوقفي؛ ممّا يؤدي إلى تعزيز الشفافية والحدّ من المخاطر.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة النمو في الأوقاف الأهلية المسجلة لدى الهيئة، ذات البيانات المكتملة.
- نسبة الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

(3) تعزيز الرقابة والشفافية:

رفع مستوى الالتزام بنظام الأوقاف ونظام الهيئة العامة للأوقاف واللوائح التنفيذية؛ لحماية أصحاب المصالح، والحفاظ على سلامة ونزاهة العمل الوقفي، والحدّ من حالات عدم الالتزام، ومعاقبة المخالفين، وزيادة وعي العاملين في العمل الوقفي، وتعزيز ثقافة الالتزام لديهم.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- نسبة الوعي بالمتطلبات التنظيمية التي تقدّمها الهيئة لتعزيز الشفافية وتطوير القطاع الوقفي.

ب- تنمية قطاع الأوقاف:

(1) رفع مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

رفع مستوى الوعي بدور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأنه أحد القطاعات المهمة المساهمة في تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية على المدى القصير.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة وعي المستهدفين بالدور التنموي للقطاع والهيئة.

(2) تطوير بيئة العمل الوقفي:

تطوير مختلف مكّونات قطاع الأوقاف من مؤسسات وأفراد وأنظمة وإجراءات وقواعد بيانات، و طرح مبادرات تسهم في تطوير هذه المكّونات، والتركيز على تطوير قدرات العاملين بقطاع الأوقاف من نظار وغيرهم، وتطوير الخدمات المتخصصة لتسهيل العمل الوقفي، وكذلك تطوير الخدمات الإلكترونية ومبادرات التحول الرقمي المقدّمة من الهيئة لتطوير القطاع.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- عدد مبادرات التمكين الموجهة للقطاع الوقفي التي تسهم في سدّ الاحتياجات المحصورة.
- نسبة رضا العملاء عن الخدمات المقدّمة من الهيئة.
- نسبة الرضا عن البرامج التطويرية المقدّمة للمستهدفين في القطاع الوقفي.
- نسبة فاعلية السّراكات المبرّمة مع الهيئة.

(3) جذب واقفين جدد:

تسهيل إجراءات إثبات الأوقاف، و طرح مزيد من الخدمات المتميّزة للواقفين والنظار والراغبين في الوقف، و طرح منتجات وقفية مبتكرة وجاذبة لزيادة عدد الأوقاف، وتذليل العوائق التي تواجه استقطاب الواقفين.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- عدد المنتجات الوقفية الجديدة.
- نسبة النمو في الواقفين الجدد إلى إجمالي عدد الواقفين المعروفين لدى الهيئة.
- عدد الواقفين الرقميين الجدد.

(4) تنويع محفظة الأوقاف الاستثمارية:

تطوير آليات الاستثمار، وتنويع المحافظ الاستثمارية، واعتماد استراتيجية للاستثمار تتلاءم مع طبيعة المخاطر التي قد تتعرّض لها الهيئة، وتنويع مصادر الإيرادات، وضمان الحصول على عائد استثماري مرتفع، وضمان إدارة الاستثمارات والأموال والأصول بفعالية وكفاءة أكبر، من خلال إنشاء ذراع استثماري يتمثّل في شركة "أوقاف".

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة التنوّع في محفظة الأوقاف الاستثمارية.
- نسبة النمو في عوائد المحافظ المالية.
- نسبة النمو في عوائد المحفظة العقارية.

(5) تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية:

المساهمة في تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية عموماً، والوقفية على الأخص، من خلال دعم عملية التحول في الاستثمار من التوجهات التقليدية إلى صيغ مستحدّثة، بالإضافة إلى توفير مصادر تمويل وتطوير لقدرات العاملين في هذا المجال، وإصدار أدوات وأدلة إرشادية تعزّز من هذه الاستدامة.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- عدد المبادرات الممكنة للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية.
- نسبة الدعم المالي للجهات غير الربحية لتحقيق الاستدامة المالية.

ج- تطوير المصارف:

توجيه المصارف إلى برامج عالمية الأثر:

العمل على حصر وتحديد الاحتياجات والأولويات التنموية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوسيع قنوات الإنفاق لتشمل برامج تلبي احتياجات المجتمع السعودي وفق رؤية المملكة 2030، وتطبيق سياسات وضوابط ومعايير تُراعي شروط الواقفين، وبناء سّراكات تنموية مع مختلف القطاعات لتعزيز هذا الدور.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة الإنفاق على الاحتياجات التنموية وفق شروط الواقفين.
- عدد الأصول الوقفية المحصورة.
- عدد البرامج التنموية ذات الأثر المنقّدة من عدد البرامج التنموية المحصورة.

د- تعزيز التميز المؤسسي:

(1) تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي:

العمل على تبني أفضل ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والعمل كذلك على مراجعة وتحديث الأدوار والصلاحيات التنظيمية لإداراتها، وزيادة فعالية مجلس إدارتها ولجانها، وتعزيز الرقابة الداخلية، ورفع مستوى الشفافية والإفصاح في الهيئة.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة اكتمال منظومة ممارسات الحوكمة والامتثال والمخاطر GRC المؤسسية للهيئة.
- نسبة اكتمال منظومة ممارسات التميز المؤسسي للهيئة.
- نسبة الالتزام المؤسسي.



6. خارطة التنفيذ الاستراتيجية للهيئة والمبادرات الاستراتيجية الممكنة لتحقيق أهدافها ومهامها:

(2) بناء القدرات المؤسسية للهيئة:

العمل على بناء القدرات الداخلية (بيئة العمل، رأس المال البشري، البيانات والمعلومات) الموجهة لتحقيق أداء عالٍ ونتائج مميزة، وتطوير أنظمتها، وتسهيل وضبط إجراءات أعمالها، وتوفير بيئة عمل محفزة على الأداء، وثقافة تدعم الانفتاح والشفافية والتواصل المهني الفعال داخلياً ومع المشتركين في العمل الوقفي، وتبني ممارسات إدارة المعرفة ونموذج مؤسسي مميز يَحْتَذَى به.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة إنجاز تطوير البنية التحتية التقنية للهيئة.
- نسبة رضا الموظفين عن بيئة العمل في الهيئة.
- نسبة اكتمال بيانات الأوقاف.

هـ - تنويع مصادر الدخل:

تنويع مصادر الدخل للهيئة:

العمل على تحقيق النمو والاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدخل للهيئة وتعزيز مواردها المالية عبر مبادرات استراتيجية عدة (مقابل مالي للخدمات، خصخصة، منتجات مبتكرة بنماذج أعمال جديدة).

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

- نسبة التحصيل لعوائد العقارات المؤجرة المتحصلة من الديون السابقة.
- نسبة الزيادة من مصادر جديدة لدخل الهيئة.
- نسبة التحصيل للتعويضات المستحقة للأوقاف المنزوعة.



أ- البناء والتشغيل:

- تطوير الأنظمة واللوائح القائمة ذات العلاقة بالقطاع الوقفي.
- إعداد الأنظمة واللوائح والسياسات الممكنة للهيئة وللقطاع الوقفي للقيام بدورها.
- تطوير برامج وآليات الإفصاح والحوكمة.
- تطوير سياسات ومعايير الالتزام والتوعية بها.
- وضع سياسات ضوابط الصرف.
- حصر وتسجيل الأوقاف داخل المملكة وخارجها.
- بناء السياسات والإجراءات والبنية التحتية الداخلية.
- استقطاب وتأهيل الكفاءات.
- بناء الهوية المؤسسية والصورة الذهنية.
- تطبيق نظام لإدارة الأداء في الهيئة.
- بناء وتشغيل إدارة التخطيط الاستراتيجي.
- بناء وتطبيق معايير الحوكمة الداخلية.
- بناء معايير وآليات الإفصاح للهيئة.
- تأسيس الذراع الاستثماري للهيئة (شركة "أوقاف").
- إنشاء مراكز خدمات الأوقاف.

ب- الحوكمة والنمو:

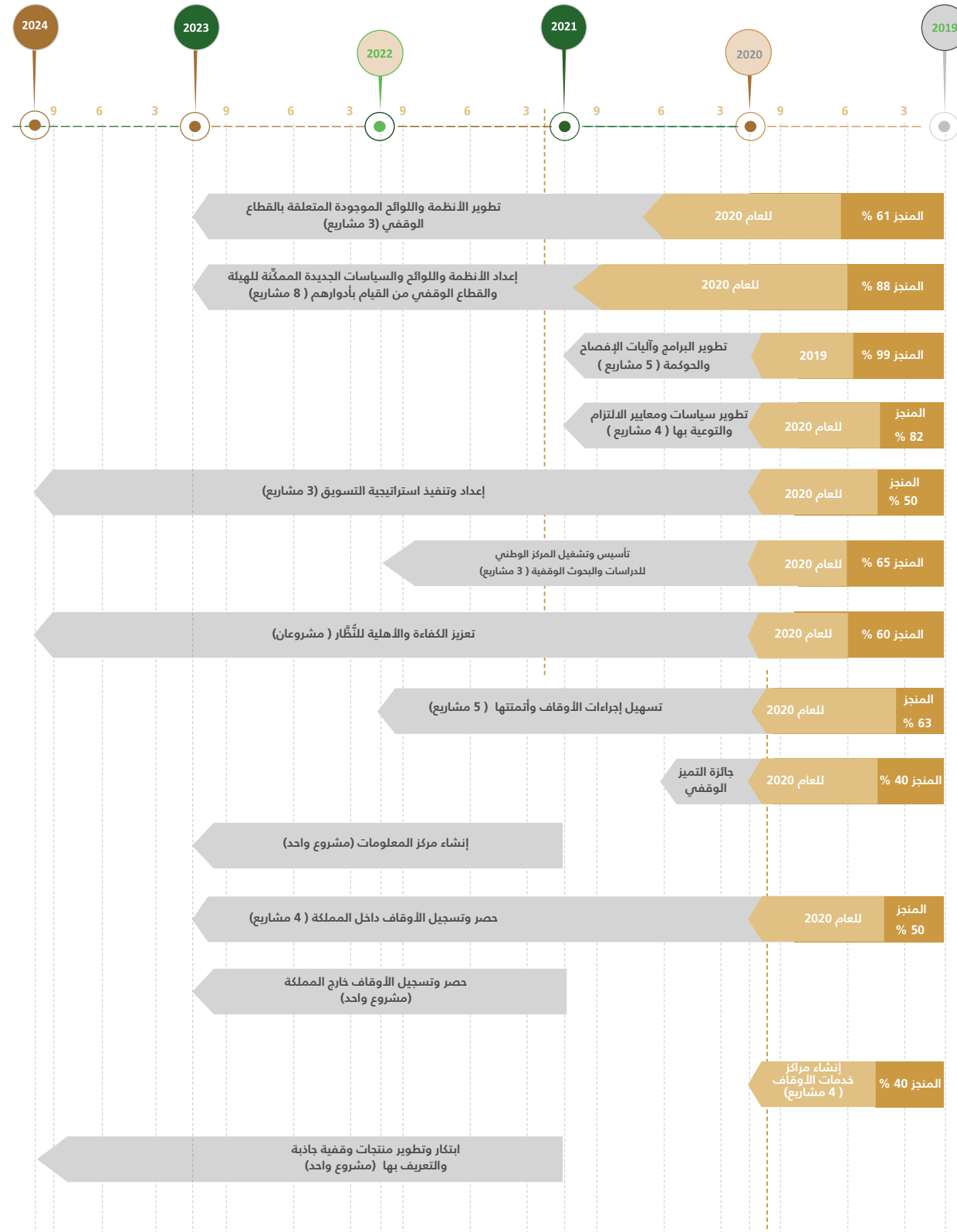
- بناء وتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
- بناء استراتيجية للخدمات المدفوعة التي ستقدمها الهيئة لعملائها.
- إعداد استراتيجية الاستثمار.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية التسويق.
- تأسيس وتشغيل مركز الدراسات والبحوث.
- تعزيز الكفاءة والأهلية للنظر.
- تسهيل إجراءات الأوقاف وأتمتتها.
- إنشاء مركز المعلومات.
- حصر شروط الواقفين وتصنيفها وتنفيذها.

ج- التميز والاستدامة:

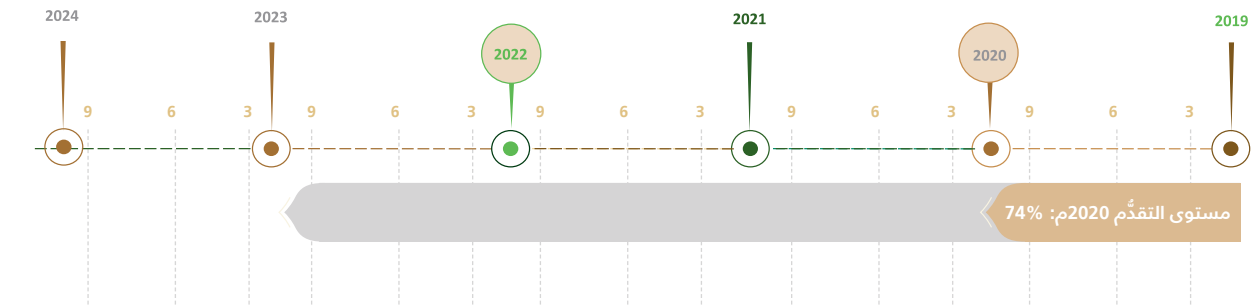
- جائزة التميز الوقفي.
- ابتكار وتطوير منتجات وقفية جاذبة والتعريف بها.
- إيجاد حزمة محفزات للواقفين.
- تطوير أوقاف المواقيت.
- تطوير أوقاف الجمعيات الأهلية.
- بناء الشراكات التنموية.
- تطوير منظومة "أنظمة العمل الذكية" لإدارة الأوقاف.
- إيجاد بيئة عمل جاذبة.
- تخصيص بعض الخدمات التي تقدمها الهيئة.

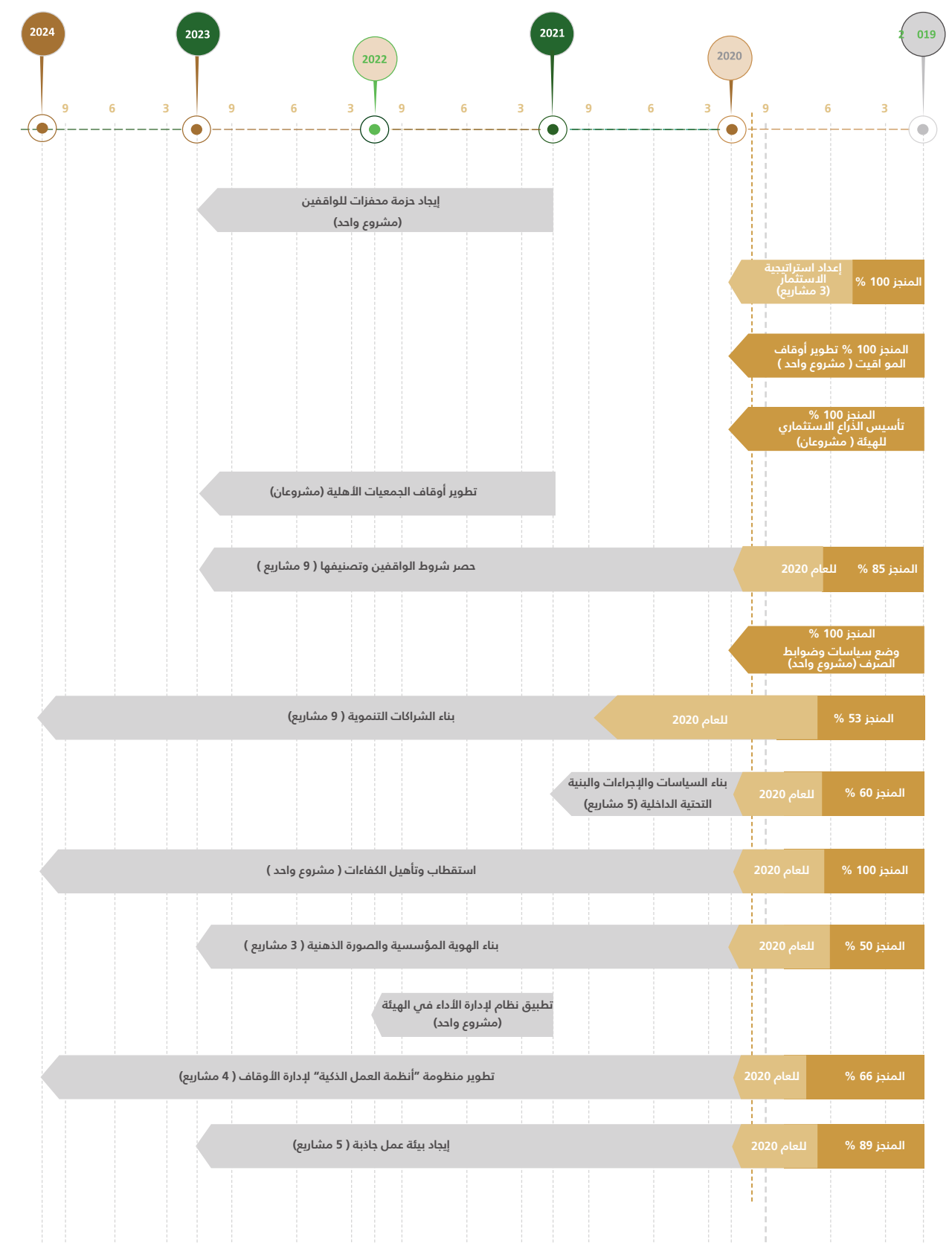
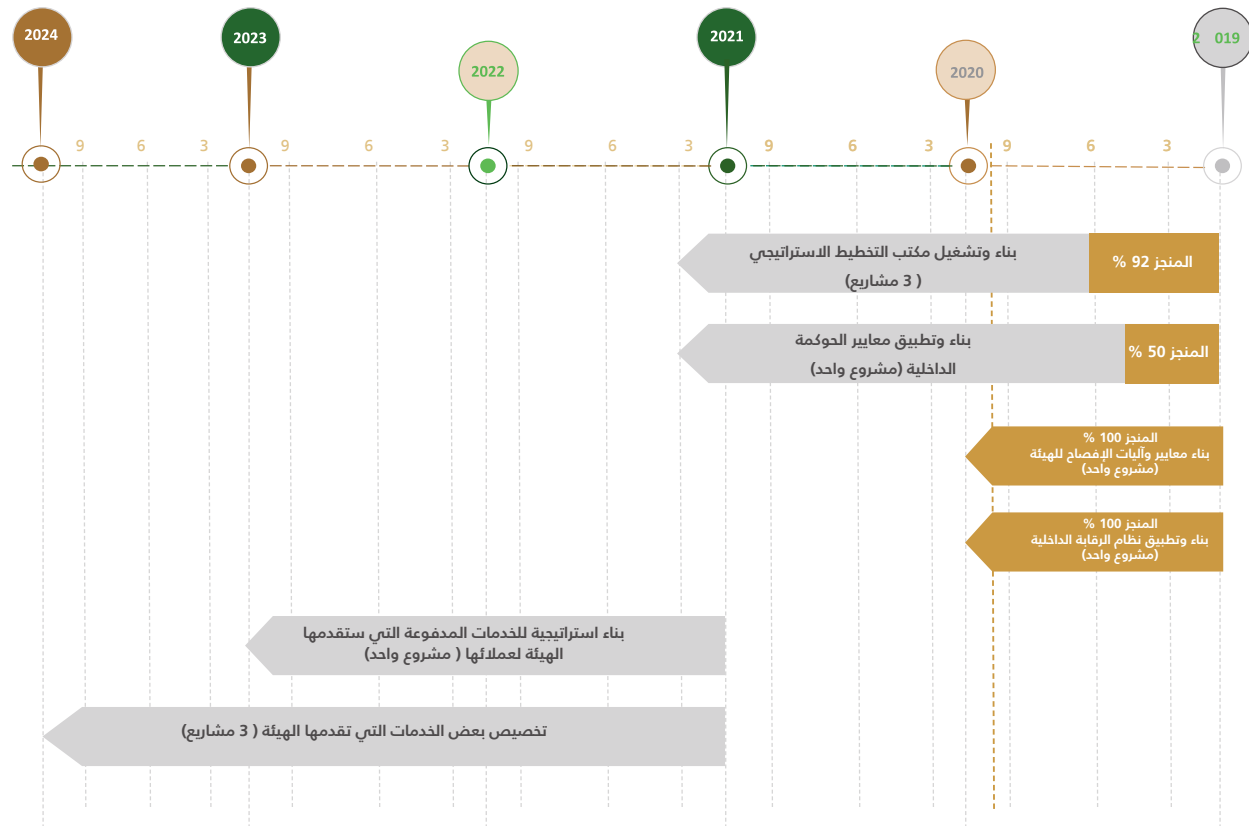


7. ملخص عام لمستوى التقدم في المبادرات:



مستوى التقدم 2020م: 74%





رابعاً الموارد البشرية:

1. الوظائف المعتمدة والوظائف الشاغرة:

بلغ عدد الوظائف المعتمدة 349 وظيفة، وعدد الوظائف الشاغرة 42 وظيفة.



3. الموارد البشرية حسب الجنس:

بلغ عدد الموظفين في الهيئة 263 موظفاً، وبلغ عدد الموظفات 42 موظفة، بنسبة بلغت 16% من إجمالي الموارد البشرية في الهيئة.



5. التدريب والابتعاث:

بلغت نسبة التدريب من إجمالي عدد الموظفين 85%، وهي نسبة مرتفعة نابعة من إيمان الهيئة بأهمية التدريب المستمر في رفع كفاءة وإنتاجية وقدرات ومهارات الموارد البشرية.

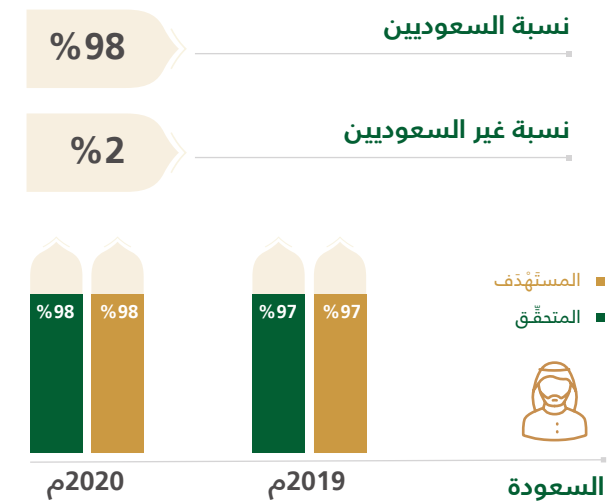
ولا توجد إلى الآن برامج ابتعاث نفذتها الهيئة.



حققت الهيئة النسبة المستهدفة من السعودة في عام 2020م وهي 98%، وبلغت نسبة التدريب من إجمالي عدد الموظفين 85%.

2. الموارد البشرية حسب الجنسية:

حققت الهيئة النسبة المستهدفة من السعودة في عام 2020م وهي 98%، وحققت تقدماً عن العام 2019م الذي كانت نسبة السعودة فيه 97%.





2

الباب الثاني الجهود والإنجازات

أولاً: المصارف وخدمات الأوقاف

ثانياً: الخدمات المساندة والتحول الرقمي

ثالثاً: التنظيم والرقابة

رابعاً: الشؤون المالية

خامساً: التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي

سادساً: الاتصال المؤسسي

سابعاً: شركة أوقاف للاستثمار

ثامناً: مركز الريادة الوقفي

أولاً المصارف وخدمات الأوقاف

تُعنى الهيئة من خلال قطاع المصارف وخدمات الأوقاف بتعزيز دور الأوقاف وزيادة إسهاماتها في التنمية، من خلال توجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر بما يتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وخطط التنمية لدى الجهات ذات العلاقة واستراتيجية الهيئة العامة للأوقاف، والعمل على طرح مبادرات وبرامج تُسهم في تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية وفق أفضل الممارسات العالمية، وعقد وبناء شراكات فاعلة ومؤثرة تُسهم في تعزيز الدور التنموي للأوقاف، والإسهام في تمكين القطاع غير الربحي لتحقيق الاستدامة المالية له، وصناعة نماذج وممارسات مميزة في هذا المجال وفق أفضل الممارسات القائمة.

كما تعمل الهيئة على تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين من الأوقاف والعمل على تحقيق رضاهم، وفتح وتنويع قنوات التواصل مع العملاء؛ لضمان تقديم خدمات عالية الجودة تُسهم في زيادة رضاهم.

الإنجازات:



حققت الهيئة خلال العام 2020م عدداً من المنجزات في مجال المصارف وخدمات الأوقاف، والتي أسهمت في تحقيق مستهدفات استراتيجية الهيئة لعام 2020م والعديد من مستهدفات رؤية 2030 ذات العلاقة باختصاص الهيئة.

وتمثلت أبرز الإنجازات للعام 2020م في الإحصاءات الآتية:

مسار المنتج	
مسارات أوامر المنح	8
الصرف في مسار أوامر المنح	227,943,761
المشاريع التنموية المدعومة	45
مواجهة جائحة كورونا	
عدد المشاريع	2
عدد الشركاء	2
الصرف لمشاريع مواجهة جائحة كورونا	2,464,860
مساهمة الهيئة المباشرة في الصندوق المجتمعي للتخفيف من آثار وباء كورونا	25,000,000
برنامج "استدامة وتمكين"	
الجهات المتقدمة في منصة "استدامة وتمكين"	959
عدد المشاريع	358



ثانياً الخدمات المساندة والتحول الرقمي:

تشمل الخدمات المساندة توفير الدعم البشري والتقني واللوجستي لقطاعات الهيئة، بالإضافة إلى عمليات التحول الرقمي والأمن السيبراني بالهيئة والقطاع الوقفي.

ويتم ذلك من خلال وضع أهداف داخلية استراتيجية ومؤشرات أداء استراتيجية تضمن تنفيذ هذه الأعمال بالجودة والسرعة التي تلبي احتياجات الهيئة، بالإضافة إلى قيادة قطاع الأوقاف من خلال التحول الرقمي وتمكين القطاع الوقفي رقمياً، ووضع المعايير غير الربحية لخدمة القطاع الوقفي.



أبرز المنجزات

تم تحقيق عدد من الإنجازات على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي، ومن أبرز تلك المنجزات إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية الخارجية لقطاع الأوقاف، مثل منصتي "استدامة" و"تمكين" لتحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية، وتوجيه مصارف الأوقاف إلى برامج عالية الأثر، ورفع كفاءة المنظمات، والانتهاء من تجهيز البنية التحتية في مراكز الخدمات الحالية للهيئة، وتمكين دور المرأة داخل أعمال الهيئة حتى وصلت نسبة الموظفات 16% من إجمالي منسوبي الهيئة، ورفع نسبة توظيف الوظائف حتى وصلت إلى 98%.

29 مشروعاً

6 مؤشرات استراتيجية

40 هدفاً تشغيلياً

6 منصات وأنظمة

1- التحوّل الرقمي:

يُعَدُّ التحوّل الرقمي من أهمّ الوسائل التي تساعد الهيئة على تحقيق مستهدفاتها وتطوير أعمالها وخدماتها، وذلك من خلال بناء نماذج عمل مبنية على تحسين تجربة العميل الداخلي أو الخارجي، عبر تطوير وتنفيذ الخدمات والمنتجات التي تخدم عملية التحوّل الرقمي. إضافةً إلى تطوير المجال التقني، مثل تأسيس البنية الأساسية (التحتية) وتطويرها، وتوفير النظم والتطبيقات والبرامج وأجهزة التقنية اللازمة ورفع كفاءتها، وتهيئة البنية التحتية التقنية من أجهزة شبكة وخوادم ووسائط تخزين، وتوفير الدعم والمساندة الفنية للعاملين في الهيئة وللمستفيدين من الخدمات الإلكترونية للهيئة، وتوفير وسائل أمن المعلومات واسترجاع البيانات في الحالات الطارئة. وتسعى الهيئة دوماً إلى مزيد من تجويد البيانات من خلال الأنظمة وأتمتة الإجراءات والعمليات، وتحسين رحلة العميل، واستقطاب الكفاءات والمواهب، والحرص على زيادة الوعي في الأمن السيبراني وحماية الأنظمة، ورسم استراتيجية واضحة لتطوير أعمال التحوّل الرقمي.

أ- الإنجازات التشغيلية لمنصة "وقفي":

مجموع المساهمات: بلغ مجموع مبالغ المساهمات من الأفراد والمؤسسات والجهات المانحة 16,799,219 ريالاً. **الإهداءات:** بلغ مجموع عدد الإهداءات 10,561 إهداءً، تشكّل ما نسبته 27% من مجموع المساهمات في المنصة.

عدد الواقفين: بلغ مجموع الواقفين 13,994 واقفاً على منصة "وقفي". **مبالغ الإهداءات:** وصل مجموع مبالغ الإهداءات إلى 1,820,284 ريالاً، بنسبة 24% من مجموع مساهمات الأفراد في المنصة.

عدد المساهمات: وصل مجموع عمليات المساهمة من الأفراد إلى 38,957 عملية.

ب- المشروعات:

المشروع	الوصف
نظام متابعة اللجان الداخلية	بناء نظام اللجان الداخلية
نظام الاتصالات الإدارية	نظام يقوم بتسهيل عملية سير المعاملات الصادرة والواردة، والإسهام الكبير في تقليل من الاستخدام الورقي في المعاملات والإجراءات التابعة لها.
تحسين نظام الأرشيف	إضافة تحسينات على النظام الحالي وإنشاء قوالب جديدة لزيادة كفاءة النظام.
بناء وتشغيل نظام الموارد المؤسسية	أتمتة الإجراءات الخاصة بإدارات الأوقاف من خلال أنظمة خاصة بالإدارات حسب الإجراءات المتبعة في كل إدارة.
بناء استراتيجية التحوّل الرقمي	تطوير استراتيجية التحوّل الرقمي للقطاع الوقفي والهيئة العامة للأوقاف من خلال فهم احتياجات ومتطلبات الرقمنة ومواءمتها مع أهداف رؤية المملكة 2030.

ج- دور عملية التحوّل الرقمي خلال جائحة كورونا:

بفضل الله تعالى، ثم بفضل إنجازات عملية التحوّل الرقمي، استطاعت الهيئة العامة للأوقاف أن تواجه آثار الجائحة بإنجازات كثيرة، فقد كان التحديّ الأصعب هو استمرارية الأعمال بالكفاءة والجودة المطلوبة، وهذا ما كان ليتمّ من غير البنية التحتية القوية، واستراتيجية التحوّل الرقمي، وإيجاد وسائل جديدة ومبتكرة لإنشاء بيئة عمل إيجابية في غضون هذه الأزمة.

- خدمة الفاكس الإلكتروني، واستقبال أكثر من 300 فاكس إلكتروني وتوجيهها آلياً للمختصين.
- خدمة التوقيع الإلكتروني، وتمت لأكثر من 4000 وثيقة.
- تفعيل الدخول الآمن عن بُعد للأنظمة الهيئة لموظفي الهيئة.
- توفير أجهزة محمول للعمل عن بُعد لـ 75% من موظفي الهيئة.
- جاهزية البنية التحتية من قبل الجائحة؛ مما ساعد على استمرارية وتفعيل الخدمات بنسبة 100%.
- إنشاء خط ساخن بين تقنية المعلومات ومنسوبي الهيئة على مدار اليوم وطيلة أيام الأسبوع.
- تحويل جميع المعاملات الورقية إلى إلكترونية.
- وقد تمّ إطلاق الخدمات الآتية التي أسهمت في استمرار أعمال الهيئة:
- خدمة تحويلاتك على جوالك لأكثر من 50% من الموظفين.
- عقد الاجتماعات عن بُعد (أكثر من 10000 اجتماع).

2- الأمن السيبراني:

تفعيل نظام المراقبة السيبرانية:

في عام 2020م تمّ تفعيل نظام المراقبة السيبرانية، ويُعدّ هذا النظام بمنزلة خطّ الدّفاع الأوّل لمراقبة الأنظمة والخدمات الإلكترونية للهيئة وحمايتها من أيّ هجمات سيبرانية من الداخل أو الخارج على مدار الساعة، كما يقوم النظام على رّصد جميع الأنشطة المشبوهة وتحليلها وإصدار التنبيهات الاستباقية لأيّ مخاطر سيبرانية.

3- الموارد البشرية:

لجنة الأزمات خلال جائحة كورونا:

اتّخذت اللجنة الإجراءات الآتية:

- إطلاق سياسة قواعد العمل عن بُعد، وتهيئة الموظّفين بجميع السُّبل الممكنة لتسيير الأعمال.
- أداء دور فعّال خلال أزمة كورونا من خلال إطلاق العديد من اللقاءات الافتراضية والرسائل التوعوية، والتواصل مع الموظّفين من خلال البريد الإلكتروني + الواتس أب + اللقاءات الافتراضية.
- تخصيص أطباء للاستفسارات عن فايروس كورونا من خلال الهاتف وفي مقر العمل.
- التعاقد مع مراكز خاصّة لفحص كورونا لتسريع عملية النتائج.
- إطلاق خطة العودة لمقرّ العمل المشتملة على المتابعة الأسبوعية من خلال نماذج الإفصاح.
- تسريع عملية التحوّل الرقمي باعتماد التوافيق الإلكترونية والأنظمة وإلغاء الأعمال الورقية.
- استبانة وتقرير دراسة العمل عن بُعد على مستوى الهيئة ومستوى الجهات الحكومية لمستقبل العمل عن بُعد.
- عدد طلبات الإفصاح منذ بدء الأزمة وحتى الآن (8 إفصاحات).

حصلت الهيئة على نسبة 100% في تقييم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لشهادة "امثال" لبيئة العمل.

4- الخدمات المشتركة:

تسعى الهيئة إلى تأمين الخدمات اليومية واحتياجات جميع الوحدات، سواءً في الهيئة أو في شركة أوقاف للاستثمار، وذلك من خلال توفير المواد التشغيلية والمكتبية، والرّقابة على استخداماتها، وصيانة الأجهزة، ووضع وتطبيق نظام للأرشفة والملفات والسجلات، وتنفيذ ومتابعة إجراءات تقديم الخدمات الإدارية والدّعم اللوجستي والمساندة للفعاليات. بالإضافة إلى تطبيق سياسات وضوابط الصحة والسلامة المهنية الواجب مراعاتها عند استخدام الموظّفين للمرافق والمنشآت والمباني التابعة للهيئة، وتنظيم ومتابعة خدمات الأمن والحراسة لجميع مباني ومنشآت ومرافق وممتلكات الهيئة وفقاً للعقود المبرمة لمزوّد الخدمات بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة.

المشتريات:

- البدء في تطبيق نظام المناقصات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، وتكييف الإجراءات والسياسات والنماذج المستخدمة.
- الحصول على صلاحيّات للدخول واستخدام منصّة "اعتماد"، وأصبحت المنصّة الأساسية لطرّح جميع مناقصات الهيئة.
- تأهيل 295 مورّداً بكامل بياناتهم في نظام SAP، وجلب البيانات والأوراق النظامية لـ 146 مورّداً لتحديث بياناتهم في النظام.
- توريد/تنفيذ 384 أمر شراء وعقداً.
- الانتهاء من عمل السياسات والإجراءات ومصفوفة الصلاحيات بما يتوافق مع نظام المناقصات والمشتريات الحكومية.
- إصدار عمليات في نظام SAP: تمّ إصدار 157 أمر شراء، و32 عقداً، وإضافة 503 مادة.

5- الأصول الوقفية:

مشروع "حصّر":

وهو مشروع حصّر أعيان الأوقاف، ويهدف إلى حصّر وتسجيل جميع أعيان الأوقاف وتكوين قواعد بيانات عنها في كلّ من منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض (في المرحلة الأولى)، إضافةً إلى قواعد بيانات للأوقاف في منطقة جازان.

وكانت منهجية ونطاق عمل مشروع حصّر أعيان الأوقاف وفق الآتي:

- حصّر جميع أعيان وأصول الأوقاف من المنطقة (وفق نطاق العمل المحدّد) في كلّ من مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض، وتوثيقها والتحقّق من بياناتها.
- الاسترشاد بأفضل الممارّسات والمنهجيات المعمول بها في مجال الحصّر، بما يتواءم مع احتياجات وتوجّهات المشروع.
- تحديد الأنظمة والاحتياجات التقنية اللازمة والمطلوب توفيرها من الهيئة أو المتعهّد لضمان الاستفادة من مخرّجات المشروع من حصّر ومعلومات.



ثالثاً التنظيم والرقابة

1- الالتزام والحوكمة:

تسعى الهيئة العامة للأوقاف بشكل دؤوب إلى تحقيق الالتزام والحوكمة، والإشراف والرقابة على الأوقاف والنظر من خلال حوكمة الكيانات الوقفية، ومتابعة أعمال النظر بما يحقق مقاصد وأهداف الوقف وشرط الواقف، وما تقتضيه الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.

أ- الإنجازات:

- حوكمة جَمْع التبرعات فيما يتعلّق بإنشاء الأوقاف العامة والمشتركة.
- المشاركة في إعداد مشروع النظام التقني لمعالجة الشكاوى: بدأ المشروع (C4C) في نهاية عام 2019م وتمّ إطلاقه في 2020/11/1م، ويشمل النظام خدمات العملاء واستقبال الشكاوى.
- إعداد دراسة شاملة حيال الممكّنات النظامية اللازمة لممارسة الهيئة دورها الإشرافي والرقابي، وزمّعها إلى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، واشتملت على دراسة مقارنة مع ما لدى الجهات الرقابية والإشرافية من صلاحيات وأدوات في الأنظمة المرعية بالمملكة، وكذلك تحليل الاحتياج الفعلي لعمليات وأدوات الرقابة والإشراف على الأوقاف والنظر.
- الانتهاء من إعداد مسودات "مبادئ حوكمة الأوقاف" و"لائحة تنظيم أعمال النظر".
- معالجة 306 حالات اشتباه بالتهمة المالية، واردة من جهات عدّة مختصة في المملكة.
- نشر الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح، والتوعية به.
- تحديث قواعد فتح الحسابات البنكية الخاصة بالأوقاف، بالتنسيق مع البنك المركزي السعودي في شأن الإجراءات المتعلقة بالرقابة والإشراف.
- معالجة الشكاوى، إذ تمّ استقبال أكثر من 300 شكوى، ومعالجتها وفق الإجراءات المعتمدة.
- إطلاق مشروع تقييم أوقاف الجامعات: وسيستغرق تنفيذه سنة واحدة، وتمّ إنجاز نسبة 10% منه.
- انضمام الهيئة العامة للأوقاف إلى عضوية اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 92754 وتاريخ 1442/2/5هـ.
- انضمام الهيئة العامة للأوقاف إلى عضوية اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله بموجب برقية معالي رئيس أمن الدولة رقم 93 وتاريخ 1441/12/19هـ.

استقبلت الهيئة أكثر من 300 شكوى، وتمّت معالجتها وفق الإجراءات المعتمدة.

ب- المشروعات:

1) إعداد مبادئ حوكمة الأوقاف:

تهدف مبادئ حوكمة الأوقاف إلى وضع إطار قانوني فعال لحوكمة قطاع الأوقاف، من خلال بيان اختصاصات ومسؤوليات مجالس النظر للأوقاف، وتفعيل دور اللجان وتطوير كفاءتها، وتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة، وتعزيز إجراءات الرقابة، وتوفير أدوات فعّالة للتعامل مع حالات تعارض المصالح.

وقد بُدئ بالمشروع في 2019/10/8م، وينتهي في 2021/12/31م.

2) إعداد لائحة تنظيم أعمال النظر:

تهدف اللائحة إلى بيان المتطلبات الواجبة على النظر وأدوارهم ومسؤولياتهم، وبيان مهام وأعمال نظر الأوقاف وصلاحياتهم وضوابط عملهم، وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

بدأ إعداد اللائحة في 2019/10/8م وينتهي في 2021/12/31م.

3) إعداد خطة عمل للتفتيش والالتزام:

تمّ وضع خطة عمل تفتيشي توضّح الأوقاف التي ستتمّ زيارتها، والنطاق الذي سيتمّ التركيز عليه خلال الجولات التفتيشية.

بدأ إعداد الخطة في 2020/10/1م وانتهى في 2020/12/31م.

3) إعداد دليل إجراءات التفتيش:

يهدف الدليل إلى تنظيم عمليات إجراءات التفتيش بهدف التحقق من الالتزام بالأنظمة والعمليات ذات العلاقة.

وقد بدأ إعداد الدليل في 2019/10/8م وينتهي في 2021/12/31م.

4) إعداد قواعد معالجة المخالفات والشكاوى:

تهدف القواعد إلى وضع آلية توضّح وتنظّم الإجراءات المتعلقة بمعالجة الشكاوى ومخالفات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، سواءً المكتشفة منها أو الواردة إلى قطاع التنظيم والرقابة. وقد اعتمدت القواعد المحدثة بقرار سعادة المحافظ بتاريخ 2020/7/15م.

بدأ إعداد القواعد في 2020/3/10م وانتهى في 2020/7/15م.

2- تطوير وتحديث الأنظمة واللوائح:

تؤدي الهيئة أهمية لتطوير وتحديث الأدوات التشريعية والتنظيمية ، من خلال إعداد وصياغة الأنظمة واللوائح وسائر الأدوات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع الوقفي.



أ- الإنجازات:

- منح مجلس الوزراء للهيئة الممكّنات النظامية التي تساعد في ممارسة اختصاصاتها.
- إعداد قواعد التصرف في أصول الأوقاف.
- إعداد لائحة تنظيم إنشاء الأوقاف عن طريق جمع التبرعات.
- التنسيق مع الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، بخصوص استطلاع مرثيات الهيئة على مسودة مشروع تنظيم حق التصرف في منفعة العقار في مدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة.
- التنسيق مع هيئة السوق المالية بشأن تعديل لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.
- تنظيم صندوق القرآن الكريم ومشروع تنظيم الدعوة إلى الله.
- التنسيق مع وزارة الإسكان بشأن صندوق الإسكان الوقفي التنموي.
- التنسيق مع وزارة التجارة بشأن نظام الشركات غير الربحية.
- إعداد المتطلبات الخاصة بالموافقة على إنشاء صندوق وقفي تنموي.
- التنسيق مع البنك المركزي بشأن استطلاع مرثيات الهيئة العامة للأوقاف حول مشروع قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين.
- إعداد الدليل الإرشادي لمتطلبات إنشاء الصناديق الوقفية التنموية.
- إعداد قوائم الوثائق التخصصية للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات.
- تسجيل الهيئة لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.
- إصدار تقرير عن تطبيق الترتيبات الصادرة بالموافقة على مركز العناية بالمساجد.
- تقديم استشارات للعموم بشأن القيمة المضافة على العقارات الوقفية.
- التنسيق مع وزارة العدل بشأن تزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات عن الأوقاف بشأن تزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات عن الأوقاف.



ب- المشروعات:

إعداد نظام الأوقاف ومراجعة نظام الهيئة:

سيتم من خلال هذا المشروع دراسة وصياغة نظام الأوقاف، ومراجعة بنود النظام الأساسي وإبداء المرثيات حيالها، وإعداد المشاريع المنظمة للأوقاف لضمان حوكمة العمل الوقفي وتنميته وتطويره.

ومخرجات المشروع هي: دراسة تشخيصية للوضع الحالي، ووثيقة المفاهيم والسياسات، والمسودة الأولى ثم النهائية لمشروع نظام الأوقاف.

مشروع عقد تقديم الخدمات الاستشارية للإدارة العامة للأنظمة واللوائح:

يهدف هذا المشروع إلى تقديم الدعم والاستشارات التنظيمية للإدارة العامة للأنظمة واللوائح.

بدأ المشروع في 2019/12/22م وانتهى في 2020/1/6م.



3- التراخيص الوقفية:

تتولى الهيئة العامة للأوقاف استحداث وتطوير منتجات وقفية، ومعالجة كل من: طلبات تسجيل الأوقاف، وطلبات الموافقات للمنتجات الوقفية، وطلبات جمع التبرعات، والطلبات المرتبطة بالحسابات الاستثمارية، والطلبات المرتبطة بالحوالات الخارجية.



أ- الإنجازات:

- حصول إدارة التراخيص الوقفية بالهيئة على شهادة الأيزو 9001:2015 للإجراءات ونماذج الأعمال، وهي تعدّ مصادقة من الجهة المانحة على انطباق متطلبات المواصفة القياسية الخاصة برضا العميل وزيادة الكفاءة في الإدارة.
- اعتماد تعليمات الموافقة على إنشاء الصناديق الاستثمارية الوقفية.
- إصدار 898 شهادة تسجيل وقف (بنسبة زيادة قدرها 123% مقارنةً بالعام 2019م).
- بدء تقديم خدمة مراجعة طلبات إنشاء الأوقاف عن طريق جمع التبرعات.
- تحديث متطلبات قواعد الحسابات البنكية لتشمل متطلب وجود شهادة تسجيل الوقف لفتح الحساب البنكي للوقف.

حصلت إدارة
التراخيص
الوقفية
بالهيئة على
شهادة الأيزو
9001:2015
للإجراءات
ونماذج الأعمال.

أصدرت الهيئة
898 شهادة
تسجيل وقف
(بنسبة زيادة
قدرها 123%
مقارنةً بالعام
2019م).



ب- المشروعات:

(1) مراجعة وتحديث تعليمات الصناديق الاستثمارية:

يهدف المشروع إلى دراسة ومراجعة التعليمات الحالية، وتحليل المقترحات المرشلة من الجهات التي تمت مراسلتها لإبداء الملاحظات على تعليمات التراخيص، والخروج بتعليمات أكثر وضوحاً وقابلية للتطبيق لتكون جاذبة للواقفين. وقد بدأ المشروع في 2019/6/30م، واكتمل في 2020/1/5م.

(2) إعداد التعليمات الخاصة بالمحافظ الاستثمارية الوقفية:

يهدف هذا المشروع إلى وضع ضوابط وتعليمات ذات مرونة وفعالية لجميع أنواع الأنشطة التي قد تمارسها المحافظ الاستثمارية لتكون جاذبة ومحفزة للواقفين.

ويسهم المشروع في رفع نسبة الإقبال على المنتجات الاستثمارية الوقفية، وإطلاق حزمة من التعليمات للأوقاف والخدمات للمنتجات الاستثمارية الوقفية. ويتم تنفيذ المشروع من خلال رصد الأنظمة والأحكام الراهنة، وإجراء دراسة مقارنة تفصيلية، وتحليل نتائج الدراسة المقارنة وتصميم السياسات العامة، وصياغة تعليمات المحافظ الاستثمارية الوقفية. وقد بدأ العمل على المشروع في 2020/5/3م، ولا يزال قيد الإنجاز.

(3) تطوير إجراءات ونماذج متوافقة مع الأيزو لأعمال الإدارة العامة للتراخيص:

تم عبر هذا المشروع تطوير إجراءات ونماذج متوافقة مع الأيزو لأعمال الإدارة العامة للتراخيص، ويهدف المشروع إلى تسهيل وتقليص إجراءات التسجيل، وتحسين إنتاجية الموظف. وقد بدأ المشروع في 2020/2/23م، واكتمل بالحصول على شهادة الأيزو 9001:2015 للإجراءات ونماذج الأعمال.

(4) نمذجة وصياغة الصكوك الوقفية:

يهدف المشروع إلى إعداد صيغ وقفية مميزة تساهم في تحقيق الأهداف والغايات السامية التي تُعين على تحقيق رغبات الواقفين بكل يسر وسهولة، وسوف تكون صيغاً في نماذج ورقية أو من خلال التعبئة الإلكترونية في موقع الهيئة.

ويتمثل أثر المشروع في إيجاد صيغ استرشادية للصيغ الوقفية وفق بحث أفضل الممارسات والمكونات العلمية والشرعية. وقد بدأ المشروع في 2019م، واكتمل في 2020م.

(5) وضع منهجية المنتجات الوقفية:

يهدف هذا المشروع إلى وضع منهجية المنتجات الوقفية، المرتبطة باستحداث وتطوير المنتجات.

وأسهل المشروع في رفع نسبة الإقبال على المنتجات الاستثمارية الوقفية، وإطلاق حزمة من التعليمات للأوقاف والخدمات للمنتجات الاستثمارية الوقفية. وقد تم التنفيذ من خلال إجراء الأبحاث والدراسات الخاصة بالمنتجات الاستثمارية الوقفية (أدوات الدّين الوقفية)، ودراسة عن ترخيص القائمين على أعمال الوقف، ودراسة جدوى ترخيص شركات إدارة الأوقاف (شركات الأمانات).

وكان هذا المشروع قد بدأ في 2020/5/10م، واكتمل تنفيذه في 2021/1/11م.



ب- المشروعات:

(1) مشروع نمذجة العقود:

يهدف إلى تقديم الخدمات والأفراد والموظفين والمواد وجميع الأشياء اللازمة لتنفيذ وإتمام أعمال صياغة نمذجة العقود والاتفاقيات، وكذلك الخدمات المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب صاحب العمل من الاستشاري القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه. بدأ المشروع في 2019/10/10م وينتهي في 2021/9/30م.

(2) مشروع نظام رقمي لتصنيف القضايا وترميزها (نظام "إنجاز"):

يهدف إلى أتمتة العمليات والإجراءات داخل الإدارة المختصة والرفع من وتيرة العمل. وقد بدأ المشروع في 2019/4/1م وانتهى في 2020/3/7م.

(3) مشروع حصر القضايا المعروفة ومعرفة حالتها الراهنة:

يهدف إلى رصد حجم القضايا المعروفة لتجنب المخاطر المتوقعة، وذلك بمعرفة حجم القضايا المقيّدة لدى الجهات القضائية ورسم آلية التعامل معها، من خلال تقرير يوضع القضايا المحصورة المزودة من الجهات ذات العلاقة. بدأ المشروع في 2019/3/31م وانتهى في 2020/1/12م.

4- الشؤون القانونية والقضائية:

تُعنى الهيئة العامة للأوقاف ممثلةً بالإدارة القانونية وإدارة الشؤون القضائية بإعداد وصياغة ومراجعة العقود والأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، وعقد اتفاقيات الشراكات الاستراتيجية التي تكون بين الهيئة وباقي الجهات الحكومية، وتقديم الاستشارات القانونية لمختلف قطاعات الهيئة وإداراتها، فيما يخص العقود والاتفاقيات، والدراسات والاستشارات.

بالإضافة إلى التمثيل القضائي أمام الجهات العدلية والجهات الحكومية الأخرى للمحافظة على حقوق الهيئة والأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، بالدفاع عنها واسترداد حقوقها، إضافةً إلى تقديم الاستشارات الشرعية.

وحرصاً من الهيئة على الأوقاف المجهولة فقد أتاحت للعموم الإبلاغ عن الأوقاف المجهولة.



أ- الإنجازات:

- استثناء الهيئة العامة للأوقاف من المنع المفروض على الجهات الحكومية بتقديم طلبات التنفيذ لدى محاكم التنفيذ، وهي الجهة الوحيدة المستثناة إلى جانب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم "ولاية" من بين الجهات الحكومية كافة.
- كسب أحكام قضائية برّد دعاوى العزل عن النظارة والمرفوعة على الهيئة.

تم استثناء الهيئة العامة للأوقاف من المنع المفروض على الجهات الحكومية بتقديم طلبات التنفيذ لدى محاكم التنفيذ . وهي الجهة الوحيدة المستثناة إلى جانب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم "ولاية" من بين الجهات الحكومية كافة.

رابعاً الشؤون المالية

تُعنى الهيئة ممثلة بقطاع الشؤون المالية بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خططها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية، كما تدعم التحول الرقمي من خلال أتمتة الدورة المستندية والعمليات المالية، وتولي اهتماماً بالتخطيط الزكوي الضريبي لقطاع الأوقاف والهيئة والجهات التابعة لها، وبناء علاقة مع المؤسسات المالية، كما تسعى إلى تعزيز الرقابة والشفافية، والوفاء بمتطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية فيما يتعلق بالشؤون المالية، وضبط العمليات المالية المتعلقة بالهيئة والأوقاف بما يسهم في تعظيم عوائد الأوقاف وتنفيذ شروط الواقفين.

أ- الإنجازات:

(1) **تحصيل 49 تعويضاً من تعويضات الأوقاف المنزوعة:**

من خلال جمع البيانات وربطها بالمستندات، والتواصل مع الجهات ذات العلاقة بالنزع، وتوفير المتطلبات اللازمة لأجل تحصيل التعويضات.

(2) **تأسيس وإدارة العمليات البنكية الخاصة بمنصة "وقفي".**

(3) **إطاق وتشغيل نظام الموارد المؤسسية "SAP" وأتمتة العمليات الخاصة بالهيئة:**

من خلال تصميم مخطط العمليات والإجراءات، إذ تمت أتمتة عمليات الحسابات، والأصول، والمدفوعات، والإيرادات، والموازنة، والمصارف، والخزينة، والمشتريات، والزكاة، والضريبة.

(4) **التسجيل المحاسبي للأوقاف.**

ب- المشاريع:

يتم تنفيذ مشروعين هما: الأرصة الافتتاحية والتسجيل المحاسبي للأوقاف، وبناء نظام الموارد المؤسسية، كما يبين الجدول الآتي:

المشاريع المالية

المشروع	الهدف
الأرصة الافتتاحية والتسجيل المحاسبي للأوقاف	حصّر الأموال الموقوفة وبناء قاعدة معلومات عامة عنها، وتحصيل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، وإنفاقها على الأغراض الموقوفة من أجلها بما يحقق شرط الواقف.
بناء نظام الموارد المؤسسية	تعزيز القدرات المؤسسية للهيئة عن طريق أتمتة العمليات.

قامت الهيئة بتحصيل 49 تعويضاً من تعويضات الأوقاف المنزوعة.

خامساً التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي

تُعنى الهيئة العامة للأوقاف بالتخطيط الاستراتيجي وضمان المواءمة التشغيلية لتحقيق المستهدفات الاستراتيجية، وتطوير وتنفيذ آليات قياس الأداء الاستراتيجي والتشغيلي، بالإضافة إلى تحليل الأولويات الاستراتيجية في تنفيذ محفظة المبادرات والمشاريع فيما يحقق المستهدفات الاستراتيجية.

ويتم ذلك من خلال التأكد من أن الممارسات المطبقة لإدارة استراتيجية الهيئة متوائمة بشكل جيد مع الممارسات المثلى، والقيام بالمتابعة والتطوير المستمر للخرائط الاستراتيجية للهيئة، وكذلك لمؤشرات الأداء الاستراتيجية والمستهدفات، وتجويد عملية ترجمة الاستراتيجية إلى الخطط التنفيذية والمبادرات الاستراتيجية، وإسقاط ترجمة الاستراتيجية للهيئة إلى القطاعات بخرائط استراتيجية لكل قطاع ومؤشرات الأداء الاستراتيجية للقطاع والمستهدفات، ومتابعة عمليات التخطيط الاستراتيجي لقطاعات الهيئة وتطوير بطاقات الأداء المتوازن لها.

كما تتم متابعة وقياس الأداء الاستراتيجي لمكونات الهيئة من قطاعات وإدارات، وقيادة تنفيذ خطة التواصل الاستراتيجية وإدارة التغيير المرتبطة بها.

المشاريع المؤسسية

تتولى الهيئة العامة للأوقاف الإشراف على تنفيذ المبادرات والمشاريع الاستراتيجية، وتقييم منجزاتها، والتطوير المستمر لرفع مستوى الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أفضل الممارسات لإدارة المشاريع.

ويتم ذلك من خلال تطوير منهجية لإدارة مشاريع الهيئة وفقاً للاحتياج والممارسات الرائدة، والإشراف على تنفيذ خطة المشاريع الاستراتيجية بمختلف مراحلها، وتوفير الدعم لمديري المشاريع لضمان تنفيذ وإنهاء المشاريع في الوقت المحدد وحسب الميزانية ونطاق العمل المتفق عليه.



الإنجازات:

- إطلاق منصة إلكترونية لمتابعة سير المشاريع.
- تدريب 100 مدير مشروع على أداة نظام إدارة المشاريع وأساسيات إدارة المشاريع.
- إطلاق 20 رسالة تعريفية عن أساسيات إدارة المشاريع.
- اعتماد نموذج العمل التشغيلي لإدارة المشاريع المؤسسية.
- اعتماد حوكمة إدارة المشاريع المؤسسية، والمنهجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بها.
- اعتماد حوكمة لمعايير تأسيس اللجان التوجيهية للمشاريع الاستراتيجية.
- إصدار تقارير دورية شهرية عن حالة المشاريع خلال العام 2020م.



ب- المشاريع:

عملت الهيئة خلال العام 2020م على المبادرات والمشاريع الآتية:

- تطوير الخرائط الاستراتيجية للهيئة .
- تطوير نماذج خطط المواءمة التشغيلية لإدارات الهيئة.
- تطوير دليل السياسات والإجراءات للهيئة.
- تطوير تقرير التحديّات الاستراتيجية.
- تطوير منظومة قياس الأداء الاستراتيجي والتشغيلي.

- التخطيط الاستراتيجي.
- بطاقة الأداء المتوازن.
- مؤشرات الأداء الرئيسة.
- النتائج الرئيسة.
- تحليل التحديّات الاستراتيجية لمواجهة جائحة كورونا، وبناء سيناريوهات وآليات عدّة لمواجهة التداعيات والآثار المترتبة على الجائحة على المستوى المؤسسي وعلى مستوى القطاع الوقفي.



أ- الإنجازات:

- تطوير الخريطة الاستراتيجية للهيئة.
- تطوير المؤشرات الاستراتيجية والمؤشرات التشغيلية للهيئة.
- تطوير الأهداف التشغيلية على مستوى الهيئة.
- ترجمة الخطة الاستراتيجية إلى خطط تشغيلية على مستوى الإدارات.
- تطوير آليات لخصوم متابعة معالجة التحديّات الاستراتيجية.
- تمكين ممثلي القطاعات بإطلاق برنامج تدريبي يتضمن:



سادساً الاتصال المؤسسي

تُعنى الهيئة العامة للأوقاف بتوفير جميع الخدمات المتعلقة بالاتصال المؤسسي؛ كالإعلام والتسويق والعلاقات العامة، بهدف تقديم الصورة المثالية عن الهيئة، والتعريف بأدوارها التنموية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى الوعي بأهمية الأوقاف، وذلك من خلال إدارة الأنشطة والفعاليات داخل الهيئة وخارجها، وإعداد خطط وبرامج الاتصال المؤسسي، وتطوير الموقع الإلكتروني للهيئة على الإنترنت، والاهتمام بالحضور الإعلامي في مختلف وسائل الإعلام، بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي، ورفع عدد المتابعين لتلك الحسابات.



الإنجازات:

(1) إطلاق الحملة التوعوية بمنصة "وَقْفِي" في شهر رمضان المبارك 1441هـ:

- وتهدف الحملة إلى تعريف الجمهور المستهدف بمنصة "وَقْفِي" من حيث كونها منصة موثوقة وموحدة لغرض مشاريع ومبادرات الجهات غير الربحية عليها، ومنصة آمنة للتمويل الجماعي، وتهدف إلى تحفيز المشاركة المجتمعية وتحقيق الاستفادة المالية للقطاع غير الربحي، وتتيح الفرصة للمساهمة الجزئية أو الكلية في دعم المشاريع وتمويلها بشكل رقمي من خلال خيارات دفع آمنة.
- وتتمثل آثار هذه الحملة في:
- تفعيل دور الأوقاف في التنمية، وتوجيه الدعم لمشاريع تنموية مستدامة.
- تمكين أبناء وبنات الفئات المستفيدة وتطوير قدراتهم.
- بث روح المناقشة بين الجهات لظرح مشاريع مبتكرة ونوعية تلامس احتياجات المجتمع وأولوياته.
- تعزيز مفهوم الشراكة والتكامل بين مختلف القطاعات والجهات ذات العلاقة.
- الوصول لأكبر عدد ممكن من الجهات والمناطق والمستفيدين من خلال المنصة.
- قياس أثر المشاريع وعرض أثر الدعم على الفئات المستهدفة.

7 ملايين ريال

15 مليون مشاهدة

5 محتويات بصرية

40 وسيلة إعلامية

(2) إصدار كتاب "الأوقاف التاريخية في المدينة المنورة":

الذي سلط الضوء على الأوقاف التاريخية في المدينة المنورة من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر، وجاء هذا الكتاب من منطلق سعي الهيئة للتعريف بالتاريخ الوقفي في المدينة المنورة وتوثيقه، وإيضاح الجهود التي بذلت في ذلك الوقت في هذا المجال.

(3) المشاركة في ملتقىين تخصصيين عن الأوقاف مع الغرف التجارية:

بهدف إطلاع القطاع الخاص على قرارات الهيئة وتوجهاتها، وتعزيز التواصل بين الطرفين.

(4) إنتاج فيلم "لك الحمد":

بالتعاون مع الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي؛ لإبراز جهود الهيئة في تعقيم المسجد النبوي خلال جائحة كورونا.

(5) إطلاق برنامج "استدامة" الإذاعي على mbc fm:

وهو برنامج إذاعي يهدف إلى الوصول لشريحة المستمعين للتعريف بالأوقاف.

ويقدّم الجدول الآتي إحصاءات توضّح الحضور الإعلامي للهيئة.

إحصاءات الحضور الإعلامي للهيئة

العدد	نوع النشاط الإعلامي
21,041,530	مرّات الظهور في وسائل التواصل
100+ ألف	التفاعل في وسائل التواصل
38	مقاطع الفيديو
50	الصور
307	التصاميم
20+	الأخبار
100+ ألف	المتابعون في وسائل التواصل
271.600	زيارات موقع الهيئة الإلكتروني
4	حملات التوعية
4	الملفات التعريفية لأبرز المبادرات
10	الاستضافات التلفزيونية

ازداد عدد متابعي
حساب الهيئة على
منصة "لينكدإن" من
17.000 إلى 36.000
متابع، وعلى منصة
"تويتر" من 38,600
إلى 61.000

(8) تكثيف الحضور الإعلامي للهيئة:

وذلك من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، والموقع الإلكتروني للهيئة، وكذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ أثمر هذا النشاط عن تزايد مستمر في أعداد المتابعين، فعلى سبيل المثال ازداد عدد متابعي حساب الهيئة على منصة "لينكدإن" من 17.000 إلى 36.000 متابع وعلى منصة "تويتر" من 38,600 إلى 61.000.

(6) دعم الحملة الوطنية للتوعية عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19):

من خلال المشاركة في رفع الوعي لدى المجتمع بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية للتصدي لجائحة كورونا، وذلك من خلال 45 من الوسائط المتعددة شملت فيديوهات وموشن جرافيك وتصاميم.

(7) نشر أكثر من 200 فرصة استثمارية بقطاع الأوقاف:

بهـدف التعريف بالفـرص الاستثمارية المطروحة وآلية التقديم عليها، وإشراك المهتمين بالاستثمار وتنمية عوائده، وقد تمّ ذلك من خلال مجموعة من الوسائط المتعددة التي تشمل فيديوهات وموشن جرافيك وتصاميم، بالإضافة إلى بثّ مباشر للمزادات لرفع مستوى الشفافية.

نشر 200 فرصة
استثمارية



9 الحملة الإعلامية لتدشين الصندوق المجتمعي للتخفيف من آثار جائحة كورونا:

جاءت هذه الحملة بمناسبة تدشين الصندوق المجتمعي الذي أنشئ لتفعيل إسهام الأوقاف والقطاع غير الربحي في التخفيف من آثار وباء كورونا، وذلك بمبادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للأوقاف، وبمشاركة صندوق الوُقف الصحي ومجلس المؤسّسات الأهلية ومجلس الجمعيات الأهلية وعدد من الأوقاف والجهات المانحة والشركات. وقد حصدت الحملة ظهوراً إعلامياً واسعاً، سواء في العالم الرقمي أو في الصحف والتلفزيون.

■ موضوعات المنشورات:

- لماذا جاء الصندوق؟ (خطر أزمة كورونا).
- تعريف بالصندوق وأهدافه.
- ملخص شامل للمبادرة.
- الجهات المشاركة.
- المجالات التي يركّز عليها الصندوق.
- الجهات المستفيدة من الصندوق.
- دور الهيئة العامة للأوقاف في الصندوق كجهة معنّية بهذا القطاع.
- دور القطاع غير الربحي في الأزمات.
- مقدار المساهمات.
- طريقة المساهمة.

■ منصّات النشر:

• الإعلام الرقمي:

من خلال النشاط على مختلف المنصات الرقمية، وأبرزها "يوتيوب"، و"لينكدإن"، و"تويتر"، و"إنستغرام".

التفاعل الرقمي	العدد
 مجموع التغريدات عن الصندوق	1,642
 مجموع الوصول للحملة	10,546,002
 مجموع الظهور للحملة	12,041,530
 مجموع الريتويت	3,275
 مجموع الإعجابات	3,822
 مجموع الردود	313



• الإعلام التقليدي:

من خلال النشاط الإعلامي في الصحف والتلفاز والإذاعة.



سابعاً شركة أوقاف للاستثمار

1. نبذة عن الشركة:

تعمل "شركة أوقاف للاستثمار" على تطوير آليات الاستثمار للأوقاف التي تكون تحت الهيئة ناطرةً عليها أو مديرةً لها، وتنويع المحفظة الاستثمارية، وتطوير استراتيجية الاستثمار؛ وذلك لتمكين الشركة من أداء دور محوري في القطاع يساهم في دعم توجهات الهيئة للنهوض بقطاع الأوقاف.

تغطي الشركة بخدماتها جميع مناطق المملكة لإدارة وتنمية محفظة أصول الأوقاف التي تتولى إدارتها، ولدى الشركة حالياً 8 فروع تتوزع في المدن الرئيسية، تقوم من خلالها بالعمل على تطوير وتنويع قنوات الاستثمار لأموال وأصول الهيئة الوقفية التي تكون الهيئة ناطرةً عليها أو مديرةً لها.

2. الإنجازات:

كان عام 2020م مميزاً على المستويات كافة، فقد استطاعت الشركة -بتوفيق الله تعالى- تحقيق عددٍ من المنجزات التي تواءمت مع أهدافها الاستراتيجية في عددٍ من المحاور.

استطاعت "شركة أوقاف للاستثمار" في العام 2020م تحقيق عددٍ من المنجزات التي تواءمت مع أهدافها الاستراتيجية في مجالات: الحوكمة، والمجال المالي، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، ومحفظة الأصول الوقفية

محفظة الأصول الوقفية:

أ- الاستثمارات العقارية:

- بناء واعتماد استراتيجية الاستثمار العقاري المتمشية مع توجهات الشركة، والهادفة لرفع كفاءة الاستثمار وتعظيم عوائد المحفظة العقارية.
- تهيئة وظرف فرص استثمارية عددية، نتج عنها توقيع عقود تأجيرية وشراكة استثمارية بقيمة 927 مليون ريال سعودي.
- إطلاق مشروع استرشادي للتصرف لعدد من العقارات المتعطلة، بهدف الوصول إلى ممتلكات تساهم في بناء استراتيجية شاملة للتعامل مع العقارات المتعطلة.
- توقيع عدد من مذكرات التفاهم وعقد ورش عمل مع جهات حكومية وخاصة لتقديم خدمات استشارية وعقارية، بالإضافة إلى العمل على مشاريع مشتركة.

ب- الاستثمارات المالية:

- تفعيل دور الشركة في عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات الخاصة.
- إعادة توزيع محفظة الأسهم لتحقيق العوائد المستهدفة.
- تمكنت الشركة من تحقيق أرباح محققة وغير محققة بما يقارب 7.95% من قيمة محفظة الأصول المالية.

ج- إدارة محفظة الأصول العقارية:

- توقيع وتجديد 1,082 عقداً تأجيرياً بقيمة تأجيرية إجمالية تتجاوز 511 مليون ريال.
- عقد عدد من الاتفاقيات والشراكات مع مزودي خدمات لخدمة الأعمال التشغيلية في مجال التسويق العقاري والتشغيل والصيانة.
- توحيد آلية استلام الأوقاف من إدارة الأصول الوقفية بالهيئة، وتسليمها للفروع، والعمل عليها.
- الإعلان عن 250 فرصة استثمارية، وتأجير 223 وحدة عقارية بقيمة إجمالية تتجاوز 206 ملايين ريال.
- رفع كفاءة التحصيل من خلال توقيع اتفاقيات مع 5 شركات تحصيل في الربع الثالث من عام 2020م؛ وذلك للعمل على تحصيل الديون المتعثرة، وتم تحصيل جزء من الدقم المدينة.
- الانتهاء من اعتماد إجراءات وسياسات التحصيل، وتعميمها على الفروع.
- إطلاق حزم دعم للمتضررين من جائحة كورونا وفق آلية عمل تضمن العدالة ومصلحة الوقف.



ثامناً مركز الريادة الوقفي

1. نبذة عن المركز:

هو مركز تخصصي أنشئ من قبل الهيئة العامة للأوقاف ليكون من أذرعها التنفيذية في مجال تمكين القطاع الوقفي وبناء قدراته، والوصول به لأعلى مستوى من التميز. كما يتولى المركز المشاركة المجتمعية والتطوع الخاصين بالهيئة. ويهدف المركز إلى تمكين القطاع الوقفي، بما يعزز من استدامته وأثره التنموي والاقتصادي والاجتماعي الأمتل، وتطوير منظومة بناء قدرات لمختلف شرائح منسوبي القطاع الوقفي عبر أنشطة احترافية ومن خلال التكاُم مع القطاعات ذات العلاقة والشراكات الفاعلة.

ومن مهام المركز: التحفيز في القطاع الوقفي، وإدارة المعرفة وتوظيف أدواتها، وإجراء دراسات وأبحاث داعمة للقرارات، والاستشراف ورصد الاتجاهات وتحليلها، والمشاركة والتأثير للمجتمع.

2. الإنجازات:

- حقق المركز خلال العام 2020 عدداً من الإنجازات، هي:
- إطلاق تسمية المركز وتصميم هوية بصرية للمركز تتضمن الشعار والتطبيقات المصاحبة اعتماداً على أفضل المعايير والفلسفات التصميمية الحديثة التي تتوافق مع رؤية المركز ورسالته.
- تأسيس اللجان الداعمة لمركز الريادة الوقفي واعتماد وثائق حوكمتها (التأسيسية، والعلمية).
- إطلاق خدمة الدراسات والأبحاث، والإعلان عنها في صفحة مركز الريادة الوقفي على موقع الهيئة الرسمي.
- إجراء دراستين هما: مقترح صندوق لدعم المعيسرين، والإنفاق الحكومي على خط الفقر. تنفيذ برنامج تدريبي بالشراكة مع جامعة أكسفورد بعنوان "الاستثمار الاجتماعي"، لنبذة من قيادات القطاع الوقفي، لمدة شهرين، ورکز البرنامج



على تطوير حلول عقلية للمشكلات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً في العالم، ويهدف إلى وضع استراتيجية وخطة للمحفظة الاستثمارية، وقياس وتقييم التأثير الاستثماري للفرد في المجتمع والبيئة، والعمل بفاعلية كممارس في الاستثمار الاجتماعي، والاستفادة من خبرات منظمات عالمية مثل: Big Society Capital, Bridges Fund Management, Calvert Foundation, Aavi-hkaar, Vox Capital.

• إنهاء النسخة الأولى من مسرد المصطلحات الوقفية، وهو معجم اصطلاحي مختصر (مسرد) يعنى بتعريف المصطلحات المتداولة في البيئة الوقفية، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. ويهدف إلى توحيد اللغة التشاركية بين موظفي الهيئة، والإسهام في توحيد المصطلحات بين المتعاملين في القطاع الوقفي، ليسهل التواصل المعرفي.

3. المشاريع:

في عام 2020م تم إطلاق المبادرات وتنفيذ المشروعات الآتية:

أ- استراتيجية مركز الريادة الوقفي:

يعمل المشروع على فهم وتقييم الوضع الحالي للهيئة، وتحديد المسارات الأساسية لأنشطة العمل وفق أفضل الممارسات، وإعداد الوثيقة الاستراتيجية والتموضع الاستراتيجي، ورسم النموذج التشغيلي والمالي بمخرجاته الأساسية، وتصميم نموذج الحوكمة، وتصميم النموذج المالي، وتصميم النموذج التشغيلي والإجراءات الأساسية.

وقد انطلق المشروع هذا في 2020/10/1م وينتهي في 2021/4/1م.

ب- تصميم منتج معرفي للواقف الجديد:

هو مشروع بحثي علمي لإعداد دليل إرشادي مختصر للراغبين بالإيقاف والواقفين الجدد، يمكنهم من معرفة المعلومات الأساسية التي يحتاجونها، وبجيبهم على التساؤلات الأكثر وروداً في مرحلتهم، وبأسلوب مختصر ووافي، وبطريقة عرض مناسبة وبسيطة، باستخدام التقنيات الإعلامية الحديثة.

ويهدف المشروع إلى: تقديم منتج معرفي يُجيب على تساؤلات الراغبين بالإيقاف والواقفين الجدد ويزودهم بالمعرفة اللازمة، وصناعة دليل إرشادي مرجعي محكم لمن يرغب في تأسيس وقف، وكذلك تحصيل وإدراك الحد الأدنى من المعارف الوقفية. وقد انطلق المشروع في 2020/10/8م وينتهي في 2021/4/18م.

ج- دورة تدريبية عن منهجية SQ للابتكار:

تعد هذه المنهجية من أهم المنهجيات وأوضحها مع اتصافها بالعمق الكبير والمرونة العالية؛ مما جعلها أداة في التعامل والتفكير بُني عليها عدد كبير من المنهجيات، وهي تمكّن المتدرب من التفكير بطرق أكثر ابتكاراً وإبداعاً. ويهدف المشروع إلى: تقديم برامج تدريبية عبر قاعات للتدريب الإلكتروني، وتطوير آليات ومنهجيات التفكير. انطلق هذا المشروع في 2020/9/13م وانتهى في 2020/12/23م.

د- تنفيذ برنامجين تدريبيين بعنوان "منهج التفكير التصميمي":

يدور البرنامجان حول التعريف بأساسيات التفكير التصميمي وكيفية حل التحديات بطريقة ابتكارية وإبداعية متمحورة حول الإنسان، ويهدف البرنامج إلى الفهم العميق لمنهجية التفكير التصميمي، واكتساب مبادئ التفكير اللازمة لاكتشاف التحديات الصحيحة، وكيفية توليد أفكار تساعد على إيجاد الحلول المناسبة.

نُفذ هذان البرنامجان في شهر ديسمبر 2020م في الرياض والدمام، وبلغ عدد المتدربين في الرياض 25 متدرباً، وفي الدمام 21 متدرباً.



يهدف المركز إلى تمكين القطاع الوقفي، بما يعزز من استدامته وأثره التنموي والاقتصادي والاجتماعي الأمتل



3 الباب الثالث التحديات والتطلّعات

أولاً: التحديات الاستراتيجية على مستوى القطاع
الوَقُفي

ثانياً: التطلّعات والطموحات المستقبلية

أولاً التحديات الاستراتيجية على مستوى القطاع الوقفي

- طول إجراءات استخراج صكوك للأوقاف التي ليس لديها صكوك.
- عدم اكتمال منظومة الأنظمة المنظّمة لعمل القطاع الوقفي.
- عدم استكمال صُرف تعويضات الأوقاف المنزوعة ملكيتها وإيجاد البديل؛ ممّا تسبّب في تعطيل شروط الواقفين.
- كثرة التحديات على الأوقاف، ووجود عوائق إجرائية في إزالة هذه التحديات لدى بعض الجهات الحكومية.
- القيود المفروضة على وقف غير السعودي الراغب في الوقف في داخل المملكة.
- عدم تطبيق بعض القرارات الصادرة من المقام السامي بشأن بعض الأوقاف، مثل وقف غين زبيدة وغيره؛ ممّا أعاق الهيئة عن ممارسة اختصاصاتها تجاهها.
- محدودية الرّبط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة لتبادل المعلومات وتسريع الإجراءات.
- عدم وجود نماذج ومنتجات تمويلية للقطاع الوقفي تسهم في تحقيق الاستفادة المالية للقطاع غير الربحي.
- عدم وجود استراتيجية إعلامية لوسائل الإعلام الرسمية للتوعية ونشر ثقافة الأوقاف في المجتمع.

ثانياً التطلّعات والطموحات المستقبلية

نستمدّ تطلّعاتنا المستقبلية ممّا نصّت رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

“لا تتجاوز مساهمة القطاع غير الربحي لدينا 3,0% من الناتج المحلي، وتعدّ هذه المساهمة متواضعة إذا ما قارناها بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 6%.

في الوقت الراهن، تبلغ نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد 7% فقط، وسنرفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 33% بإذن الله بحلول عام 1442هـ-2020م.

سوف يسهم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف (اللذين تمّ إقرارهما مؤخراً) في تمكين القطاع غير الربحي من التحوّل نحو المؤسسة، وسنعمل على تعزيز ذلك بدعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسنسهّل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر وأصحاب الثروة بما يسهم في نموّ القطاع غير الربحي بشكل سريع، كما سنعمل على تهيئة البيئة التقنية المساندة، ونواصل العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية.

وفي مجال بناء القدرات، سنحفّز القطاع غير الربحي على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، ونسهّل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها، ونعمل كذلك على غرس ثقافة التطوُّع لدى أفراد المجتمع...”.

وعليه فإنّ دور الهيئة العامة للأوقاف محوريّ في تعظيم الأثر التنموي للقطاع غير الربحي واستدامته؛ ليكون مجتمعاً حيوياً ببنائه متين ومواطنه مسؤول، إذ ستعمل الهيئة على تسهيل وتمكين العمل التطوعي بالقطاع غير الربحي بتطوير البرامج والآليات والأنظمة المناسبة، وستتعاون مع مختلف المعنيين في القطاع في إعداد برامج تنموية ومنتجات وقفية في المجال التعليمي والصحي، ومنتجات في مجالات خدمية، ومنتجات في الخدمة المجتمعية.. وغير ذلك من البرامج لتشجيع العمل التطوعي والبحث العلمي؛ للوصول إلى مليون متطوِّع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل 11 ألف الآن، وستؤدي الهيئة دوراً محورياً في رفع إسهام القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%، وستشارك الهيئة بفاعلية في الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26 إلى المرتبة 10، وستكون لها بصمات كبيرة في الجانب الاقتصادي.





خاتمة

مع كلِّ إنجازٍ يتحقَّق، يزداد فخرنا
ويتسارع أملنا بالمزيد، وبمشيئة
الله تعالى ستواصل الهيئة
العامّة للأوقاف سعيها لرفع
مستوى فاعلية الأداء في القطاع
الوقفى، وتطوير خدماته، ورفع
مستوى جودة الخدمات المقدّمة
للمستفيدين، وتكريس الدور
المحوري للهيئة في تعظيم
الأثر التنموي للقطاع غير الربحي
واستدامته.

وقد علّمتنا الوطن بقيادته الحكيمة
أنَّ "همة السعوديين مثل جبل
طويق، ولن تنكسر إلا إذا انهَدَ
هذا الجبل وتساوى بالأرض"،
فطموحاتنا المستقبلية غير
محدودة، بالاستعانة بالله تعالى،
ثم بتوجيهات قيادتنا الحكيمة،
وعلى هَدْي استراتيجية دقيقة
بأهدافها وركائزها ومبادراتها،
ليبقى "طموحنا عنان السّماء".



أوقاف
الهيئة العامة للأوقاف
GENARAL AUTHORITY FOR AWQAF

الرياض - المملكة العربية السعودية
P.O.Box 88200 Riyadh 11662, Saudi Arabia

920000136

+966 11813 2228

info@awqaf.gov.sa

www.awqaf.gov.sa

